التقرير السنوي للصندوق 2019

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

تصدير بقلم رئيس الصندوق

استحوذت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) منذ مطلع عام 2020 على جانبٍ كبير من اهتمام العالم. وفي هذا الوقت العصيب نتذكر معاً أهمية التعاون الدولي والحاجة إلى نظام عالمي قوي متعدد الأطراف.

ولا سبيل إلى حل كثير من مشاكلنا العالمية – بما فيها المرض، والجوع، وعدم المساواة، والنزاع، والهشاشة – إلّا بوقوف البلدان صفاً واحداً في مواجهتها.

لقد أدركنا تماماً أيضاً أن الفقراء والضعفاء هم من يعانون أشد المعاناة. وعندما تتداعى الاقتصادات تحت وطأة الركود، تقع أشد الأضرار على من يعملون في وظائف غير رسمية غير مستقرة – وهم غالباً من النساء والشباب – وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص من يعيشون في بلدان تفتقر إلى الموارد اللازمة للتعامل مع الأزمات. وفي ضوء ذلك، لا بد، بالتزامن مع تقديم المعونة الضرورية الطارئة، أن يُلبي المجتمع العالمي احتياجات الأشخاص الأشد ضعفاً كي نكون أقدر على حماية من هم أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب عندما تحل علينا الأزمة المقبلة.

©IFAD/FAO/WFP/Michael Tewelde

وإن من دواعي غبطتنا أن استثماراتنا في الأنشطة التي تهدف إلى تحسين سُبل معيشة السكان الريفيين وزيادة قدرتهم على الصمود جعلتهم أكثر قدرة على مواجهة جائحة كوفيد-19.

وفي عام 2019، ازدادت موافقات الصندوق على المشروعات والبرامج الجديدة، مسجلة رقماً قياسياً بلغ 1.67 مليار دولار أمريكي. ونستطيع بذلك أن نقدِّم أكثر مما قدمناه من أجل الارتقاء بحياة السكان الريفيين الآن، وبناء مستقبل مستدام لأسرهم ومجتمعاتهم.

وهذه الجائحة تهدِّد في الوقت نفسه – وبخاصة عواقبها الاجتماعية الاقتصادية – ما حققناه من مكاسب إنمائية في الماضي. وقد استجبنا من خلال حُزمة تدابير منسقة كجزء من إطار الأمم المتحدة الشامل للاستجابة من أجل حماية سُبل المعيشة الريفية من آثار الأزمة، بما يشمل مرفق تحفيز فقراء الريف الذي أنشأناه خصيصاً لمعالجة الاختلالات القصيرة الأجل في الأنشطة الريفية، مع التركيز على النُظم الغذائية. ولئن كانت أنشطة أعمال الصندوق الأساسية تنصب على التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل وليس على المعونة الإنسانية الطارئة، فإن لنا دوراً حاسماً في بناء قدرة السكان الريفيين على الصمود في مواجهة آثار الأزمات في الأجلين القصير والطويل.

سُبل تكيُّف الصندوق مع تحديات اليوم

يعيش 79 في المائة من أفقر سكان العالم في المناطق الريفية، ويعتمد معظمهم على زراعة الحيازات الصغيرة للحصول على الدخل. وكثير من هؤلاء المزارعين مشترون صافون للغذاء. ويعيش أيضاً أشد سكان العالم جوعاً في المناطق الريفية.

ولا بد من معالجة هذه القضايا الهيكلية في استجابتنا لجائحة كوفيد-19، وفي مرحلة التعافي بعد كوفيد-19. وليس بوسعنا الانتقال من حالة طوارئ إلى أخرى. ولكن لا بد لنا من ترتيب أولويات استثماراتنا وسياساتنا لضمان اكتساب الشعوب والاقتصادات والبيئة قدرة كافية على الصمود واتخاذها وضعاً يمكنها من تفادي أسوأ النتائج عندما تصيبها أزمة أخرى، سواء أكانت جائحة عالمية أم ظاهرة جوية محلية.

لقد أثبتت مهمة الصندوق أهميتها الكبيرة في هذا العالم الذي يشهد تغييرات سريعة. ويستفيد ما حققناه من تقدم في عام 2019 من الإصلاحات المؤسسية الأخيرة التي تهدف إلى تعظيم إسهام الصندوق في إنهاء الجوع والفقر. وواصلنا سعينا إلى تحقيق اللامركزية وتجاوز تدخلات المشروع الواحد إلى نُهج أشمل لمعالجة القضايا البنيوية.

واتُخذت عدة خطوات لتعزيز المجالات الرئيسية في إطار التحضير للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ولكي نتمكن من القيام بما هو أكثر من ذلك، فإننا نواصل أيضاً وضع إطار مالي يجمع بين مساهمات تجديد الموارد وتمويل الديون. وبينما ستظل مساهمات تجديد الموارد تشكل حجر الأساس للنموذج المالي للصندوق، فإن الإطار الجديد سيتيح لنا توسيع برنامج قروضنا ومنحنا، والوصول إلى مزيد من السكان الريفيين في جميع أنحاء العالم. ونُعزز في الوقت نفسه نهج الصندوق الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية، وبخاصة إطارنا لإدارة المخاطر المالية من أجل ضمان الاستدامة المالية لنموذجنا الجديد.

وقمنا في عام 2019 بوضع سياسة قوية لكفاية رأس المال تعزز إدارة أصولنا وخصومنا من أجل حماية ميزانيتنا العمومية وللتخفيف من المخاطر المالية للاقتراض. وبالإضافة إلى ذلك، اعتُمدت استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019-2024. وستساعدنا الاستراتيجية على تعبئة تمويل إضافي عن طريق الوصول إلى شركاء من القطاع الخاص قادرين على الاستثمار في المناطق الريفية. واتخذنا مبادرة أخرى بهدف تجميع الاستثمارات في المناطق الريفية، مع التركيز على تهيئة فرص العمل للشباب، وهي الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، الذي انطلق خلال دورة مجلس المحافظين لعام 2019 بجهود مشتركة من الصندوق، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، وحكومة لكسمبرغ.

ولا بد لنا أيضاً من الاستمرار في تعزيز جودة برنامج قروضنا ومِنحنا. وقد شهد عام 2019 تركيزاً مؤسسياً مكثفاً على جودة التصميم. وعززنا عملياتنا لضمان الجودة من أجل تحسين جودة الاستراتيجيات القطرية عند الإدراج، والمشروعات الممولة من الصندوق والأنشطة الممولة بالمِنح. وقمنا بزيادة تبسيط عمليات التصميم والاستعراض لضمان نشر الدروس المستفادة على نطاق واسع من أجل إثراء التصاميم في المستقبل.

ويعني تحسين جودة عملنا بالضرورة أيضاً أن نطور مهارات الموظفين وقدراتهم في سياق تكيفنا مع نموذج العمل اللامركزي، وأن نقدم ليس فقط المزيد، بل وكذلك الأفضل. وقمنا طوال عام 2019 بدعم الموظفين في تنمية مهاراتهم للتكيُّف مع الاحتياجات المتغيرة في الصندوق بوسائل شملت برنامجاً جديداً لتنمية مهارات القيادة للمشرفين، وبرنامجاً للتدريب التنفيذي للمديرين، وبرامج

©IFAD/Susan Beccio

للتأهيل المهني، مثل شهادات الاعتماد من الاتحاد الدولي للتدريب، ومنصة موسَّعة للتعلم الإلكتروني.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار سعينا إلى تعزيز جهود تمكين السكان الريفيين من خلال عملياتنا، قمنا بإعطاء الأسبقية لمبادرات دعم مواضيعنا ذات الأولوية – وهي تغيُّر المناخ والبيئة، والتمايز بين الجنسين، والشباب والتغذية. وتشمل النُهج والأدوات الجديدة ما يلي:

- إجراءات معززة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي
- مبادئ توجيهية منقحة للاستهداف
- إطار جديد للتحول
- تكييف المنهجيات الأسرية كي تشمل قضايا الشباب، والتغذية، والبيئة وتغيُّر المناخ
- خطة عمل جديدة للشباب

ويسرني أن نتائج عام 2019 تشير إلى أننا سباقون إلى تحقيق أهداف التجديد الحادي عشر لمواردنا المحددة في جميع المواضيع الأربعة ذات الأولوية.

وشهدت السنة أيضاً إنشاء وحدة التغيير والإيصال والابتكار التي كانت في طليعة عملية إعادة تصميم أساليب تصريف العمل من أجل الحد من البيروقراطية وتعزيز بيئة عمل إيجابية متسمة بالكفاءة. وأخذنا بنهج متجه من القاعدة إلى القمة في إعداد ميزانيتنا لدعم تحول الصندوق نحو بيئة عمل أقل مركزية، ونجحنا في تنفيذ أداة جديدة لتخطيط الميزانية، وهي نظام 'أوراكل هايبيريون' لتحسين عمليات الميزنة وجعلها أقل عرضة للخطأ.

واستطعنا بفضل ذلك وغيره من تحسينات الكفاءة التخطيط لبرنامج موسع للقروض والمنح بما قيمته 1.67 مليار دولار أمريكي في إطار ميزانية إدارية صفرية النمو.

وبينما تمضي مسيرتنا نحو التجديد الثاني عشر فإننا نعي تماماً ما طرأ من تغيير عميق على العالم – وعلى ما يواجهه السكان الريفيون من تحديات.

وتشكل جائحة كوفيد-19 خطراً يهدد المكاسب الإنمائية السابقة وتتطلب منا استثمارات موجهة للحيلولة دون تحول الأزمة الصحية إلى أزمة غذاء وفقر. وسرعان ما استجاب الصندوق، بالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، في سياق عملنا ومهمتنا الحالية، انطلاقاً من خبرتنا في العمل في حالات الهشاشة والأزمات وما بعد الأزمات. ونحن عازمون على تقديم كل ما يلزم لضمان عدم انزلاق من نخدمهم من السكان الريفيين إلى الفقر والجوع من جديد.

وتضمن الخطوات الرئيسية التي اتخذناها في عام 2019 أننا نرتكز إلى أرضية صلبة تمكننا من دفع جهود التعافي في الاقتصادات الريفية في عالم ما بعد كوفيد-19، وأن بوسعنا التدخل لمعالجة الآثار القصيرة الأجل لهذه الأزمة. والآن وبعد أن قمنا بتعزيز حضورنا القطري ودفع عجلة العمل لتعميم المواضيع الرئيسية، وإصلاح إطارنا المالي وتحسين كفاءاتنا الشاملة، أصبحنا قادرين تماماً على مواصلة تكثيف جهودنا للقضاء على الفقر والجوع في هذا العالم المتغيِّر. ولا نزال مقتنعين بأن النساء والرجال الريفيين الذين نعمل معهم هم العناصر الفاعلة الرئيسية التي تدفعنا جميعاً نحو تحقيق هذه الأهداف.

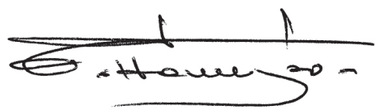

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الحافظة الجارية

المناطق التي يعمل فيها الصندوق

203
مشروعات جارية

تمويل الصندوق
7.5 مليار دولار أمريكي

المساهمات المحلية
5.8 مليار دولار أمريكي

التمويل المشترك الدولي
3.4 مليار دولار أمريكي

اسطنبول
روما
القاهرة
بيجين
هانوي
نيودلهي
داكار
أديس أبابا
بنما سيتي
أبيدجان
ياوندي
نيروبي
جاكارتا
ليما
برازيليا
جوهانسبرغ

آسيا والمحيط الهادي
59 مشروعاً جارياً
في 20 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 2 628.8 مليون دولار أمريكي

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا
35 مشروعاً جارياً
في 17 بلداً وغزة والضفة الغربية
التمويل الجاري من الصندوق 984.7 مليون دولار أمريكي

أفريقيا الشرقية والجنوبية
43 مشروعاً جارياً
في 16 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 1 684.2 مليون دولار أمريكي

أفريقيا الغربية والوسطى
38 مشروعاً جارياً
في 20 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 1 639.3 مليون دولار أمريكي

أمريكا اللاتينية والكاريبي
28 مشروعاً جارياً
في 17 بلداً
التمويل الجاري من الصندوق 553.8 مليون دولار أمريكي

مقر الصندوق
مكتب قطري
مركز إقليمي
مركز إقليمي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتبادل المعرفة
مكتب تابع

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

آسيا والمحيط الهادي

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

59 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 20 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2019

8 برامج ومشروعات جديدة

في أفغانستان، وبنغلاديش، وكمبوديا، وإندونيسيا (مشروعان)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، وسريلانكا

1 برنامج جديد للفرص الاستراتيجية

القطرية في فيبت نام

2 628.8 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

359.1 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2019

36 بلداً

أفغانستان – 2
بنغلاديش ◣ – 7
بوتان ◣ – 1
كمبوديا ◣ – 4
الصين – 4
جزر كوك
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
فيجي
الهند – 7
إندونيسيا – 5
جمهورية إيران الإسلامية
كيريباس – 1
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ◣ – 3
ماليزيا
ملديف
جزر مارشال
ولايات ميكرونيزيا الموحدة
منغوليا – 1
ميانمار – 3
ناورو
نيبال ◣ – 3
نيوي
باكستان – 3
بالاو
بابوا غينيا الجديدة – 2
الفلبين – 5
جمهورية كوريا
ساموا – 1
جزر سليمان – 1
سري لانكا – 2
تايلاند
تيمور ليشتي
تونغا – 1
توفالو
فانواتو
فيبت نام ◣ – 3

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

◣ بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

باكستان

تمكّن مشروع تخفيف وطأة الفقر في جنوب البنجاب من **القضاء** بصورة شبه كاملة **على الفقر المدقع** في المنطقة المستهدفة، ويجمع المشروع بين الحماية الاجتماعية، **والتدريب على المهارات**، وتنمية البنية التحتية، ويؤكد **تمكين المرأة**.

بحلول عام 2019: **تخفيض الفقر من**

%58 إلى %4

بناء **9 857** مرحاض

بناء **2 472** منزلاً مزوَّداً بالطاقة الشمسية

تشغيل 80% من المتدربين

على الرغم من تحقيق نمو اقتصادي قوي – وإن كان بطيئاً – يواجه إقليم آسيا والمحيط الهادي تحديات هائلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال عدم المساواة والتهميش يعيقان التقدم – وبخاصة في المناطق الريفية التي تقوّض فيها آثار تغيُّر المناخ سبل كسب العيش على نحو متزايد. والواقع أنه في ظل وقوع 45 في المائة من كوارث العالم المرتبطة بالمناخ في هذا الإقليم، يشكّل بناء القدرة على الصمود في مواجهة المناخ، إلى جانب معالجة التهميش، مجال تركيز رئيسي للصندوق هناك.

ويمضي التحول أيضاً في هذا الإقليم بخطى حثيثة، وهناك فرص محتملة أمام من لم يستفيدوا بعد من النمو الذي تحقق في العقود الأخيرة. ومكّن النمو على المدى الطويل الحكومات من الاستثمار في الاتصالات، والنقل، وبرامج الحماية الاجتماعية. وفي الوقت الذي يزداد فيه الدخل وتتسع فيه الطبقة المتوسطة، تتغيَّر كمية الأغذية المطلوبة وأنواعها. ومن خلال نُهج برنامجية تركز على النساء والشباب في المناطق الريفية، وتمكين المجتمعات المحلية الريفية من التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتحسين نتائج التغذية، يُعزز الصندوق نماذج للتحول لا تترك أحداً متخلفاً عن الركب.

نُهج تنمية البنية التحتية المراعية للفوارق بين الجنسين في باكستان

خفَّض مشروع تخفيف وطأة الفقر في جنوب البنجاب في باكستان من معدل انتشار الفقر المدقع في المناطق المستهدفة من 58 في المائة إلى 4 في المائة. واستخدم الصندوق في سبيل تحقيق ذلك نهجاً شاملاً ركز فيه على تمكين المرأة، وتنمية البنية التحتية المراعية للمناخ، والتنظيم الاجتماعي. وسلَّم المشروع إلى 2 472 أسرة منازل آمنة مناخياً وتفي بالغرض الذي أنشئت من أجله ومزوَّدة بمياه جارية وحمامات وطاقة شمسية – وسُجلت جميع الوحدات السكنية باسم النساء المشاركات. وعززت ملكية المنازل مكانة المرأة في الأسرة والمجتمع، وأفسحت لها مجالاً أوسع للمشاركة في صنع القرار.

معالجة التغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

يعكس مشروع الدعم الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عمل الصندوق في تحسين التغذية. ويعزز الصندوق وشركاؤه في هذا المشروع تنويع النُظم الغذائية بعيداً عن الأرز من خلال تمويل زراعة الأغذية المغذية. ويتعلم صغار المزارعين تقنيات الزراعة المراعية للتغذية وكيفية إعداد وجبات مغذية في مدارس التغذية التي أنشئت للمزارعين في أكثر من 140 قرية. ومن المتوقع أن يصل المشروع إلى حوالي 000 200 شخص.

حلول المناخ في كمبوديا

يعمل الصندوق في مجال المناخ في 20 مقاطعة من كمبوديا للمساعدة على توصيل الطاقة النظيفة والمتجددة إلى صغار المزارعين. ويجري إنشاء حوالي 000 3 هاضم للغاز الحيوي بينما يجري اختبار الألواح، والشبكات الشمسية، والمولدات الشمسية، والمضخات التي تعمل بالطاقة الشمسية ميدانياً. وتمكِّن هذه النُهج سكان المجتمع المحلي من الاستفادة من الفرص الجديدة. من ذلك على سبيل المثال أن أحد المشاركين في الاختبارات يستخدم الطاقة الشمسية لتربية الجُدجد لبيعه للمطاعم. ويستخدم مشارك آخر مضخة هواء تعمل بالطاقة الشمسية لتزويد حوض الأسماك بالأكسجين. وتستخدم الابتكارات الجديدة لتغذية الأفران والمواقد النظيفة الاحتراق بالوقود، لتقليل الطلب على الأخشاب وبالتالي مكافحة إزالة الغابات. ومن المتوقع أن يسفر المشروع عن تقليص في انبعاثات غازات الدفيئة بما يعادل حوالي نصف مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

العمل مع الشباب في بنغلاديش

فيما يتعلق بالشباب، يركز الصندوق على تهيئة فرص لهم عن طريق تنمية قدراتهم. وساعد الصندوق في بنغلاديش حوالي 000 20 شاب في العثور على وظائف عن طريق تدريبهم على المهارات المرتبطة بطلبات السوق المحلية. وساعد مشروع الصندوق للتدريب المهني المشاركين على أن يصبحوا عمالاً مهرة في مجالات اللحام، والأعمال الكهربائية، والسباكة، وقيادة المركبات، والأشغال الحرفية. وصدرت لهم جميعاً شهادات اعتماد من المجلس الوطني لتنمية المهارات في بنغلاديش. وحصل حوالي 80 من هؤلاء الشباب على فرص عمل بينما شرع بقيتهم في أعمال تجارية بدعم من المشروع.

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أفريقيا الشرقية والجنوبية

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

43 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 16 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2019

10 برامج ومشروعات جديدة

في أنغولا، وإثيوبيا (مشروعان)، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق (مشروعان)، وأوغندا، ورواندا (مشروعان)

4 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في كينيا، وليسوتو، ورواندا، وزامبيا

1 684.2 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

452 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2019

22 بلداً

أنغولا – 3
بوتسوانا
بوروندي – 5
جزر القمر – 1
إريتريا – 2
إسواتيني – 2
إثيوبيا – 3
كينيا – 3
ليسوتو – 2
مدغشقر – 4
ملاوي – 3
موريشيوس
موزامبيق – 3
ناميبيا
رواندا – 4
سيشيل
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
أوغندا – 3
جمهورية تنزانيا المتحدة – 1
زامبيا – 3
زمبابوي – 1

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

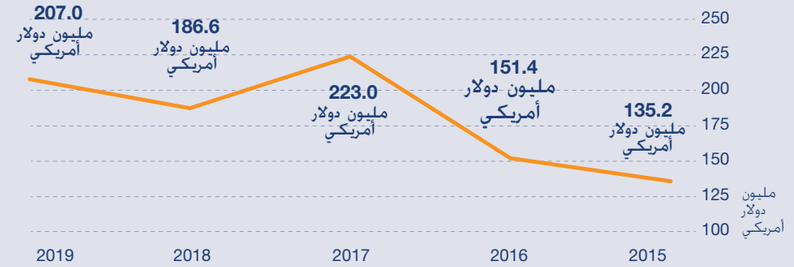

رواندا

مكّن مشروع تعزيز الدخول الريفية من خلال الصادرات المزارعين على نطاق صغير من الاستفادة من **أسواق التصدير** عن طريق تحسين **سُبل حصولهم على التدريب والائتمانات والتكنولوجيا**. وساهم المشروع في زيادة العائد الذي يجنيه المزارعون من البن، والشاي، وتربية دودة القز، وسلاسل قيمة البستنة.

بحلول عام 2019:

تدريب **149 335** شخص على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج

منهم **69%** من النساء

ازداد دخل المزارعين من البن بنسبة **32%**

حصول **18 449** شخص على ائتمانات

يمثل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 24 عاماً في أفريقيا الشرقية والجنوبية أكبر شريحة سكانية، وتشير التوقعات إلى أن 30 مليون شاب في أفريقيا ككل سيدخلون سوق العمل سنوياً. وكما لوحظ في تقرير الصندوق عن التنمية الريفية لعام 2019 الذي صدر تحت عنوان *توفير الفرص لشباب الريف*، فإن الشباب هم الأساس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تتجه أولوية أنشطة الصندوق بصورة متزايدة إلى تهيئة فرص كسب العيش للشباب من الجنسين.

وتعالج أولوية أخرى التفاوتات الصارخة التي لا تزال قائمة بين الجنسين في المناطق الريفية في الإقليم، وتقف حائلاً أمام سُبل كسب العيش للنساء والأطفال وتعيق تنمية المجتمعات المحلية الريفية ككل. ولذلك كان تمكين المرأة محور تركيز جميع المشروعات طوال السنة، وقام الصندوق بزيادة استخدام نُهج مصممة خصيصاً لهذا الغرض، مثل المنهجيات الأسرية. وانصب التركيز أيضاً في عام 2019 على دعم السكان الريفيين في الإقليم في التكيُّف مع آثار التغيُّرات المناخية الإقليمية المدمّرة بصورة متزايدة.

وضع الشباب في صميم المشروعات

يُصمم الصندوق الغالبية العظمى من مشروعاته الجديدة في الإقليم لتشجيع الشباب من الجنسين على المشاركة. والواقع أن 67 في المائة من المشروعات الجديدة يشمل حالياً أنشطة واستراتيجيات وموارد محددة لضمان استفادة الشباب. وتشمل النجاحات برنامج التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية في مدغشقر الذي يستهدف الشباب بمجموعة واسعة من فرص التعليم والتدريب إلى جانب الدعم التقني والمالي لإنشاء أنشطة مدرة للدخل. وقدَّم البرنامج تدريباً مهنياً إلى 154 52 شاباً، وأنشأ 033 19 وظيفة جديدة.

تجفيف منابع عدم المساواة بين الجنسين

صُمِّمت جميع التدخلات الجديدة في عام 2019 لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً من حيث الأعداد والأدوار التي تقوم بها، وذلك على سبيل المثال من خلال الانضمام إلى عضوية منظمات المزارعين. وفي مدغشقر، ضاعف مشروع دعم منظمات المزارعين المهنية والخدمات الزراعية عدد النساء المشاركات في عمليات صنع القرار من 37 في المائة إلى 74 في المائة.

واستفادت المشروعات أيضاً بصورة متزايدة من المنهجيات الأسرية، مثل نظام تعلم العمل بشأن القضايا الجنسانية لتعزيز المساواة بين الجنسين في صنع القرار داخل الأسرة. ويسعى هذا النظام إلى تحليل وتحطيم الحواجز القائمة على نوع الجنس داخل المنزل، وبالتالي تمكين المرأة والرجل من اكتساب مزيد من السيطرة على حياتهما والعمل معاً وفق رؤية مشتركة.

دعم القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ

يُشكل التمويل المشترك البيئي والمناخي جزءاً لا يتجزأ من المشروعات الجديدة في أفريقيا جنوب الصحراء التي تُمثّل أحد الأقاليم الأكثر عرضة لتهديدات تغيُّر المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تقديرات أدق للمخاطر المناخية. ولهذا الغرض يعمل الصندوق مع جامعة كيب تاون في إجراء تقديرات لمدى الهشاشة في مواجهة المناخ.

وفيما يتعلق بالمشروعات التي تمت الموافقة عليها في عام 2019، يُمثل التمويل المناخي 25.7 في المائة من مجموع التمويل المقدَّم من الصندوق. وعلاوة على ذلك، يعمل الصندوق في شراكة مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية العامة والخاصة لتعزيز النُهج المبتكرة التي تمكِّن السكان الريفيين من الاستفادة من التمويل المناخي. من ذلك على سبيل المثال أن الصندوق يعمل في كينيا مع الشركاء، ومنهم الحكومة الوطنية، وشركة كوكا كولا، وسلطات المياه المحلية، ومراكز البحوث الدولية، كجزء من صندوق تانا العليا ونيروبي للمياه. وتوفِّر المبادرة لصغار المزارعين المحليين التكنولوجيا والتدريب لتمكينهم من الإسهام في أعمال حماية النُظم الإيكولوجية الغنية المحيطة بنهر تانا والاستفادة منها. وفي إثيوبيا، يعمل الصندوق في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة لضمان حصول النساء على بذور القمح المحسنة، واتباعهن الممارسات الزراعية الجيدة التي تسهم في زيادة الإنتاجية وتشجع في الوقت نفسه الأخذ بنهج مستدام ذكي مناخياً.

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أمريكا اللاتينية والكاريبي

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

28 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 17 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2019

553.8 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

33 بلداً

أنتيغوا وبربودا
الأرجنتين – 2
جزر البهاما
بربادوس
بليز – 1
دولة بوليفيا المتعددة القوميات ◥ – 1
البرازيل – 5
شيلي
كولومبيا – 1
كوستاريكا
كوبا – 2
دومينيكا
الجمهورية الدومينيكية – 1
إكوادور ◥ – 3
السلفادور ◥ – 1
غرينادا – 1
غواتيمالا
غيانا – 1
هايتي – 1
هندوراس – 1
جامايكا
المكسيك – 2
نيكاراغوا ◥ – 2
بنما
باراغواي ◥ – 2
بيرو – 1
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سانت فنسنت وجزر غرينادين
سورينام
ترينيداد وتوباغو
أوروغواي
جمهورية فنزويلا البوليفارية

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

◥ بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

2 برنامجان ومشروعان جديدان

في البرازيل وكوبا

39.5 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2019

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

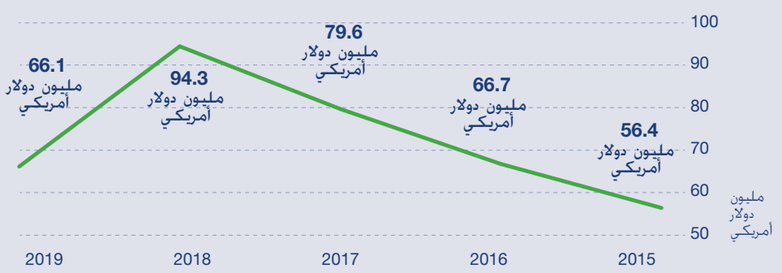

بوليفيا

ركّز برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر والمجتمعات الريفية في أراضي دولة بوليفيا المتعددة القوميات على **بناء القدرة على الصمود** في مواجهة تغيُّر المناخ، وما يرتبط بذلك من **فوائد** اجتماعية و**تغذوية**. واستفاد البرنامج في جانب منه من ممارسات الشعوب الأصلية في **التكيُّف مع المناخ**.

تحقق ما يلي في ختام البرنامج في عام 2019:

الوصول إلى حوالي **59 644** أسرة

%46 منها ترأسها نساء

تزويد أكثر من **4 000** أسرة بخدمات المعلومات المناخية

استصلاح **6 870 هكتار** من الأراضي المتدهورة

على الرغم من أن التحول الاقتصادي متقدم نسبياً في أمريكا اللاتينية والكاريبي، لا يزال عدم المساواة والتهميش يشكلان تحديين رئيسيين. ولذلك يسعى الصندوق إلى تعزيز الجهود في الإقليم لمعالجة تهميش الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب. وهذا هو ما دفع الصندوق في عام 2019 إلى إعطاء الأولوية لضمان استفادة أعداد أكبر من النساء والشباب والشعوب الأصلية من مشروعاته وبرامجه. ويُمثل تمكين السكان الريفيين من التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ أحد المجالات الأخرى التي اعتبرت رئيسية لمعالجة التهميش.

إشراك النساء في أنشطة المشروعات

تم تشكيل 'دوائر لرعاية الأطفال" في إطار مشروع التنمية المستدامة الريفية في الإقليم شبه القاحل في ولاية باهيا، البرازيل، وتم حتى الآن تدريب 362 امرأة ورجل على أعمال رعاية الأطفال. وأتاح ذلك مشاركة أعداد أكبر من النساء اللواتي كانت حياتهن مقصورة على العناية بالأطفال – في أنشطة المشروع. وأدخل المشروع أيضاً استخدام السجلات الزراعية الإيكولوجية التي تُسجل أثر إنتاج المرأة على الأمن الغذائي والتغذية وكذلك الدخل والتنوع البيولوجي. واتسعت تلك المبادرات في المشروعات الأخرى الجارية في البرازيل.

وشمل المشروع الريادي للإدماج الريفي في باراغواي تدابير لضمان مشاركة النساء بدور قوي. وشملت المبادرات المحددة توفير التدريب لتحويل الخدمات المجتمعية للنساء إلى مشروعات مربحة؛ وتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الأراضي والثروة الحيوانية من خلال الملكية المشتركة؛ وتنظيم حملات إعلامية مكّنت من تهيئة بيئة للمشروع تراعى فيها الفوارق بين الجنسين. ومن بين 130 منظمة من المنظمات الريفية التي دعمها المشروع، اقتصرت العضوية في 32 منظمة على النساء.

مد جسور التقارب مع نساء الشعوب الأصلية

دعم برنامج التنمية الريفية المستدامة في المنطقة الشمالية إنشاء 80 جماعة ادخار مجتمعية ضمت 5 000 امرأة من نساء الشعوب الأصلية في منطقة المرتفعات الشمالية في غواتيمالا. ونجحت تلك الجماعات في تعبئة أكثر من 1.3 مليون دولار أمريكي، وهي أموال تستخدم حالياً لتوفير ائتمانات صغرى في منطقة لا توجد فيها أي خدمات مالية رسمية لمجتمعات الشعوب الأصلية.

تشجيع الشباب على المشاركة

كشف برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر والمجتمعات الريفية في أراضي دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن أن إشراك الشباب يمكن أن يساعد على معالجة التحيُّزات والمعايير الجنسانية. وخصص المشروع حصة نسبتها 50 في المائة للشباب الذين أظهروا عدم تقيُّدهم بالأدوار التقليدية للجنسين مقارنة بالأشخاص الأكبر سناً. وكان من نتيجة ذلك أن مشاركة المرأة في أنشطة المشروع ازدادت إلى 55 في المائة. ويمثل ذلك أحد الأسباب الكثيرة وراء ازدياد تركيز أنشطة الصندوق على الوصول إلى الشباب.

والواقع أن الشباب يُشكلون محور تركيز خاص في مشروعات الصندوق في منطقة البحر الكاريبي. وفي هايتي، دعم برنامج ممول بمنحة تم تنفيذه بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الشباب في وضع خطط لأعمالهم. وفي غرينادا المجاورة، يُقدِّم برنامج الزراعة الذكية مناخياً والمشروعات الريفية الذي أفتتح في عام 2019 تدريباً مهنياً وتدريباً على المهارات للشباب الذين يعانون من بطالة كلية وجزئية.

التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ

يُمثل التكيُّف مع تغيُّر المناخ استخدام التكنولوجيات المبتكرة، في كثير من الأحيان، جانباً رئيسياً آخر من الجوانب التي تميِّز أنشطة الصندوق. وينطبق ذلك على مشروع التكيُّف مع تغيّر المناخ والأسواق في نيكاراغوا الذي أنشئت فيه وحدة تقنية لدعم التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ. وتجمع وحدة الأرصاد الجوية الزراعية بيانات من خلال شبكة واسعة من محطات الأرصاد في جميع أنحاء البلد، وهو ما يتيح لها وضع نشرات عن الطقس وتعميمها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، والإنترنت، والإذاعة المحلية. ويتم بعد ذلك دعم منظمات المزارعين في إعداد استجابات ذكية مناخياً.

تفرض هشاشة السياق في كثير من أنحاء الشرق الأدنى، وشمال أفريقيا، وأوروبا تحديات خطيرة أمام المجتمعات المحلية الريفية. وساهم استمرار النزاعات الدائرة منذ أمد بعيد في تدفقات كبيرة من اللاجئين والمشردين داخلياً، بينما يؤدي التصحر الناشئ عن تغيُّر المناخ إلى زيادة مفاقمة المشهد الإقليمي الهش بالفعل. وإلى جانب ذلك، ونظراً لما تفضي إليه النزاعات في كثير من الأحيان من انهيار في الإنتاج الزراعي، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاع في الإقليم خلال السنوات العشر الأخيرة. وما يدعو إلى القلق أن المؤسسات والاقتصادات الهشة تسفر في كثير من الأحيان عن مجتمعات مفتقرة إلى المساواة ويكون الخاسر الأكبر فيها الفئات الأشد ضعفاً، وبخاصة الشباب والنساء.

وفي هذا السياق المعقد، يرسي الصندوق – انطلاقاً من خبرته الواسعة في معالجة مواطن الضعف والهشاشة – دعائم السلام والاستقرار من خلال نهج شامل يركز على تعزيز المؤسسات ومعالجة مصادر الإجهاد المناخي والبيئي، وتحسين النتائج التغذوية وتهيئة فرص للنساء والشباب.

الربط بين المساعدة الإنسانية والتنمية المستدامة

أنشأ الصندوق مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي الذي يُحسِّن الصمود الاجتماعي عن طريق بناء القدرة المجتمعية والمؤسسية على إدارة التنمية وتعزيز الاستقرار. ويُسهم المرفق أيضاً في بناء السلام عن طريق تحسين إدارة الموارد الطبيعية للحد من مخاطر النزاع على الموارد الطبيعية. وفي عام 2019، تمكَّن المرفق من تعبئة أكثر من 40 مليون دولار أمريكي من إيطاليا، والنرويج، وسويسرا، والاتحاد الأوروبي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، ومؤسسات المجتمع المفتوح.

العمل مع المجتمعات المحلية الريفية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ

تُساعد المشروعات التي يدعمها الصندوق سكان الريف على بناء قدرتهم على الصمود في مواجهة العواقب الضارة لتغيُّر المناخ. من ذلك على سبيل المثال أن مشروع تنمية الثروة الحيوانية والمراعي في طاجيكستان يركز على تحسين ممارسات إدارة الأراضي وتكييفها. وحوِّلت الأراضي الجرداء المعتمدة على مياه الأمطار – والتي تفاقمت ظروفها جراء الجفاف – إلى مزارع أشجار قادرة على تحمل الجفاف. ويقوم الصندوق بتزويد المستفيدين بالتدريب التقني على طرق الحفاظ على المزارع وجمع مياه الأمطار وتجهيز الفاكهة المجففة، إلى جانب تزويدهم بالغراس وأحواض الزراعة.

تشجيع ريادة الأعمال بين النساء والشباب

إزاء خلفية بعض أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم، يُعزز الصندوق الابتكارات ومشاركة القطاع الخاص في تهيئة فرص للشباب. وفي أوزبكستان، يدعم برنامج تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان شباب المبتكرين في الإسهام في تطوير تكنولوجيات مبتكرة للتغلب على أكثر التحديات إلحاحاً في قطاع منتجات الألبان. ويهدف البرنامج إلى إنشاء منصة للتعاون بين القطاعين العام والخاص ودعوة المبتكرين إلى تقديم حلول قائمة على التكنولوجيا مرتبطة بإنتاج الألبان وسلامة الأغذية. ويُشجع البرنامج مشاركة الشباب عن طريق توفير منح دراسية لطلاب الدراسات العليا لمساعدتهم على إتمام بحوثهم الميدانية في المجالات ذات الصلة.

وفي السودان، نجحت مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر في استهداف النساء، وحوَّلت 30 000 امرأة ريفية إلى رائدات للأعمال. وقدمت المبادرة 70 000 قرض بما مجموع قيمته 74.4 مليون دولار أمريكي لشراء المواد الزراعية المفيدة وإنشاء أعمال تجارية صغيرة ودعم أنشطة التكيُّف مع تغيُّر المناخ. واستفادت النساء الريفيات ليس فقط اقتصادياً، بل وكذلك من المناصب القيادية داخل لجان التنمية القروية وجماعات الادخار.

الدفع بعجلة نتائج التغذية

من الأمثلة التي تبين كيفية دمج التغذية في الأنشطة برنامج إدارة التربة والمياه في جيبوتي. ويوفِّر البرنامج التدريب المجتمعي الذي يركز على الوقاية من سوء التغذية بين الأمهات والأطفال بدعم من وكالة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة في جيبوتي. ومن المتوقع أن تصل الدورات التدريبية إلى 5 000 أسرة، واستفادت منها بالفعل أكثر من 2 500 أسرة.

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

35 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 17 بلداً وغزة والضفة الغربية في نهاية عام 2019

4 برامج ومشروعات جديدة

في مصر، والمغرب، والسودان، وتونس

2 برنامجان جديدان للفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج في جيبوتي وتونس

984.7 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

235.0 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2019

23 بلداً

وغزة والضفة الغربية – 1

ألبانيا
الجزائر
أرمينيا – 1
أذربيجان
البوسنة والهرسك – 1
جيبوتي – 2
مصر – 4
جورجيا – 2
العراق – 1
الأردن – 2
قيرغيزستان – 2
لبنان
الجبل الأسود – 1
المغرب – 3
جمهورية مولدوفا – 2
الصومال
السودان – 2
الجمهورية العربية السورية – 1
طاجيكستان – 2
تونس – 3
تركيا – 3
أوزبكستان – 2
اليمن

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديهما منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

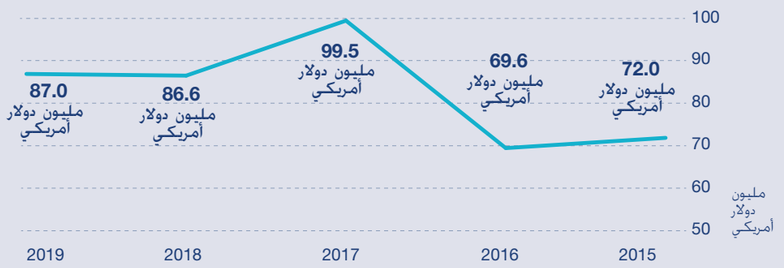

السودان

انخفضت معدلات الفقر انخفاضاً كبيراً بفضل مشروع التنمية الريفية المتكاملة في البطانة. وركز المشروع على تعزيز سُبل كسب العيش عن طريق تحسين إدارة الموارد الطبيعية القادرة على **الصمود في مواجهة المناخ**. وتوسيع سُبل **الوصول إلى الأسواق** وتوطيد **التلاحم المجتمعي**.

تحقق ما يلي في ختام المشروع في عام 2019:

تطبيق الإدارة المحسَّنة والممارسات القادرة على الصمود في مواجهة المناخ في

524 000 هكتار

من الأراضي

ازدياد متوسط إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية بنسبة

90%

استفادة **850** امرأة من الجماعات النسائية

تخفيض الفقر من

50% إلى 12%

لا يزال إقليم أفريقيا الغربية والوسطى يعاني من الآثار العميقة للفقر، والجوع، وبطالة الشباب، والتعرض لتغيُّر المناخ وتهميش المناطق الريفية، وهي كلها عوامل تُشكل تهديداً لمسيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعاني أكثر من 40 في المائة من السكان من الفقر المدقع وتعيش أغلبيتهم الواسعة في المناطق الريفية وتعمل فيها. ويعيش ستون في المائة من الشباب في المناطق الريفية، ويعاني نصفهم من بطالة كلية أو جزئية. وساهم ذلك في هجرة داخلية وخارجية كبيرة فاقمها ازدياد انعدام الأمن في منطقة الساحل.

وهناك في الوقت نفسه فرص كثيرة. فالإقليم هو الأسرع من حيث نمو اقتصاداته (ينمو الاقتصاد في كوت ديفوار وغانا على سبيل المثال بنسبة 7 في المائة أو أكثر سنوياً) وسكانه شباب يتمتعون بالحيوية، ويستفيد بصورة متزايدة من الاستثمار المحلي والدولي على السواء. وفي هذا السياق، وفي ضوء التركيز المتجدد على أشد البلدان فقراً وأكثر الأوضاع هشاشة، عزَّز الصندوق استثماراته في الإقليم ويعمل في شراكة وثيقة مع الحكومات والوكالات الإنمائية الأخرى – لا سيما الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها – والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

تعزيز الاستثمار، مع التركيز على منطقة الساحل

شهدت السنة زيادة غير مسبوقة في تنفيذ البرامج وحُشدت موارد إضافية بما قيمته 536 مليون دولار أمريكي للاستثمارات الجديدة، وتم صرف قرابة 200 مليون دولار أمريكي من خلال البرامج الجارية. ومن محاور التركيز الرئيسية في عام 2019 منطقة الساحل التي عززت فيها الاستثمارات الموجَّهة القدرة على الصمود، وهيأت فرصاً اقتصادية أتاحت للسكان الريفيين الضعفاء فرصاً للعمل. ونُفذت عمليات جديدة في بوركينا فاسو، وغامبيا، ومالي، والنيجر والسنغال ليصل بذلك مجموع قيمة المشروعات التي يدعمها الصندوق في بلدان منطقة الساحل إلى 1.54 مليار دولار أمريكي، منها 846 مليون دولار أمريكي من الصندوق.

وفي ظل التركيز المتزايد عموماً على المشروعات في الإقليم، صدرت الموافقة على مِنحة قدرها 3.5 مليون دولار أمريكي لدعم الزراعة الأسرية، والأسواق الإقليمية، وممرات التجارة عبر الحدود في منطقة الساحل. ويُشارك الصندوق أيضاً بدور نشط في خطة عمل الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها من أجل منطقة الساحل.

تعزيز الجودة والأثر

بالتوازي مع الاستثمار المتزايد، أدخل الصندوق طرقاً مبتكرة لتعزيز جودة حافظته الإقليمية وأثرها. وشمل ذلك، على سبيل المثال، استحداث سجل تشغيلي لقياس معدل الإبلاغ الشهري من الشُعب كأداة إدارية لتعزيز التخطيط ورصد النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، وبدعم من اللامركزية الفعالة، يجري دعم التنفيذ عن كثب وإجراء حوار حول السياسات ضمن إطار استباقي داخل البلدان لتعزيز الحوكمة والشفافية، لا سيما من خلال العمل في تعاون أوثق مع المواطنين.

التأسيس على النجاح في مواضيع الشباب والتغذية

باتت المواضيع الرئيسية، مثل عمالة الشباب والتغذية، تُشكل جزءاً لا يتجزأ من المشروعات أكثر من أي وقت مضى، ويسعى الصندوق إلى تبادل معارفه في هذه المجالات. واتسمت عموماً 78 في المائة من المشروعات الجديدة بمراعاتها للتغذية والشباب. ومثل مشروع دعم إدماج الشباب الريفيين أصحاب المبادرات الزراعية الجاري تنفيذه في الكاميرون مثالاً جيداً للنُهج الشاملة الناجحة في دعم وتعزيز الشباب في ريادة الأعمال على طول سلاسل القيمة الزراعية الرعوية وسلاسل قيمة مصايد الأسماك عن طريق تلبية الاحتياجات المحددة للشباب والفئات الضعيفة، لا سيما النساء. ويقوم الصندوق بما هو أكثر من ذلك من أجل تبادل معارفه الفريدة في العمل مع الشباب: من ذلك على سبيل المثال أنه تم تنظيم أول مؤتمر قمة دولي معني بالشباب من رواد أعمال الزراعة الرعوية، الذي عقد في ياوندي وشارك فيه أكثر من 500 مندوب من 35 بلداً وأربع قارات للاستماع إلى كلمات ملهمة من الشباب والشابات حول تسخير إمكانات الشباب في إحداث تحول ريفي مستدام.

وعقدت أيضاً في كوت ديفوار في مارس/آذار حلقة عمل للتعلم وتبادل المعرفة حول الزراعة المراعية للتغذية شارك فيها أصحاب المصلحة الإقليميون الرئيسيون.

عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم

أفريقيا الغربية والوسطى

المعالم البارزة في إدارة الحافظة

38 برنامجاً ومشروعاً جارياً

بالشراكة مع 20 بلداً في الإقليم في نهاية عام 2019

10 برامج ومشروعات جديدة

في بوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وغانا، وغينيا-بيساو، وليبريا، ومالي، والنيجر، والسنغال

9 برامج جديدة للفرص الاستراتيجية

القطرية المستندة إلى النتائج في بوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وغانا، وليبريا، وجمهورية الكونغو، والسنغال

1 639.3 مليون دولار أمريكي

استثمرها الصندوق

في الحافظة الجارية في الإقليم

554.0 مليون دولار أمريكي

من الموافقات الجديدة في عام 2019

24 بلداً

بنن – 3
بوركينا فاسو – 2
كابو فيردي – 1
الكاميرون – 1
جمهورية أفريقيا الوسطى
تشاد – 2
الكونغو – 1
كوت ديفوار – 2
جمهورية الكونغو الديمقراطية – 3
غينيا الاستوائية
غابون
غامبيا
غانا – 2
غينيا – 1
غينيا بيساو – 1
ليبريا – 3
مالي – 2
موريتانيا – 1
النيجر – 2
نيجيريا – 3
سان تومي وبرينسيبي
السنغال – 3
سيراليون – 2
توغو – 2

تشير الأرقام إلى البرامج والمشروعات الجارية

بلدان لديها منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

المصروفات السنوية من القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون

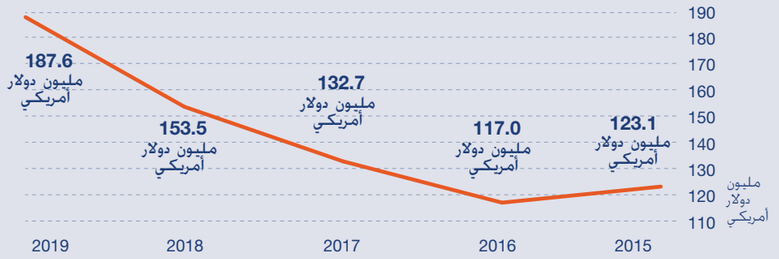

نيجيريا

كان برنامج تنمية سلاسل القيمة ومنتدى التحالف السلعي، الذي تم تنفيذه بالشراكة مع مؤسسة Olam International والحكومة النيجيرية، كان من المتأهلين للحصول على جائزة أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص تقديراً لأثره الإيجابي على سبل معيشة المنتجين على نطاق صغير.

بحلول عام 2019:

ازداد الإنتاج إلى

450 000 طن متري
من الأرز
بما قيمته 225 مليون دولار أمريكي

665 000 طن متري
من الكسافا
بما قيمته 45 مليون دولار أمريكي

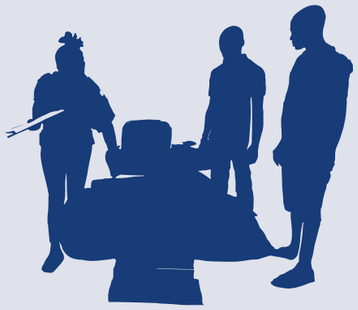

توفير 5 000 فرصة عمل لائق جديدة

42% للنساء
40% للشباب

زيادة دخل **79%** من المستفيدين بنسبة **25%**

الصندوق في أرقام

تعظيم إسهامنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

عمل الصندوق مع السكان الريفيين الفقراء أمر لا غنى عنه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق القضاء التام على الجوع (الهدفان 1 و2 للتنمية المستدامة).

ويشمل عملنا أيضاً جميع القضايا الرئيسية التي تُشكل محور أهداف التنمية المستدامة – مثل المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والعمل اللائق (الهدف 8)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، والعمل المناخي (الهدف 13)، والاستدامة البيئية (الهدف 15)، والشراكات (الهدف 17). ونقوم بأكثر من ذلك من أجل الوصول إلى مزيد من السكان الريفيين.

مدى انتشار أنشطة المشروعات التي يدعمها الصندوق

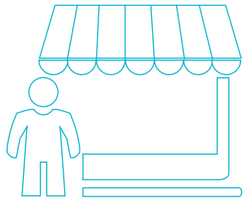

المشروعات الصغرى

163 637 مشروعاً من المشروعات الصغرى

حصل على خدمات تعزيز الأعمال

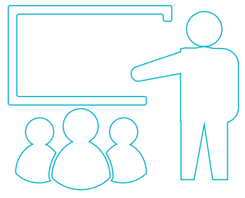

التدريب

2.6 مليون شخص

تم تدريبهم على ممارسات وتكنولوجيات إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني

إدارة الموارد الطبيعية

3.1 مليون هكتار من الأراضي

تحت إدارة مُحسّنة

58 000 هكتار

ضمن برامج الري

البنية التحتية

8 645 كيلومتراً من الطرق

تم إنشاؤها أو إصلاحها

2 709

مرافق تسويقية

تم إنشاؤها / إعادة تأهيلها

التكيُّف مع تغيُّر المناخ

2.6 مليون شخص

من أسر أصحاب الحيازات الصغيرة تم دعمهم في التكيُّف مع آثار تغيُّر المناخ

تقيس مؤشرات الانتشار العدد الإجمالي للأشخاص الذين يتلقون خدمات من جميع المشروعات الجارية. وفي الوقت الذي تُبلّغ فيه المؤشرات الإفرادية فقط عن عدد المشاركين في نشاط من أنشطة مشروع معين، يتضمن الرقم الإجمالي للانتشار جميع المستفيدين المباشرين وأفراد الأسرة الواحدة.

الأرقام المبلغ عنها تعود لعام 2018.

تُشكل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية مجال العمل الرئيسي للصندوق، مع التركيز على صغار المزارعين. وتزداد في الوقت نفسه الأهمية الأساسية لتوفير الدعم التكميلي – خدمات مالية، وبنية تحتية، وتنمية للمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة – للتغلب على التحديات المرتبطة بتحقيق القضاء التام على الجوع.

تمويل حافظة الصندوق حسب القطاع

(في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019)

- الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية [أ] - 33%
- التنمية المجتمعية والبشرية - 7%
- الأسواق والبنية التحتية المتصلة بها - 18%
- المشروعات الصغرى والأعمال الصغيرة - 9%
- دعم السياسات والمؤسسات - 8%
- الخدمات المالية في المناطق الريفية - 13%
- أخرى [ب] - 13%

[أ] تشمل الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية الري والمراعي ومصايد الأسماك والبحوث والإرشاد والتدريب.

[ب] تشمل 'أخرى' الاتصال والثقافة والتراث، والتخفيف من آثار الكوارث، وإنتاج الطاقة، ورسوم التمويل والإعداد، وإدارة المعارف، والإدارة والتنسيق، والرصد والتقييم، وغير المخصصة. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

تسليط الضوء على أثر عمل الصندوق

أصدر الصندوق في عام 2019 نتائج تقييمات الأثر في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق، ويتبيَّن من هذه النتائج تحقيق أثر كبير على المستفيدين من مشروعات الصندوق من حيث الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود، والحراك الاقتصادي.

نتيجة لمشروعات الصندوق وبرامجه، حقق المستفيدون من الصندوق، مقارنة بغير المستفيدين

زيادة في **إنتاجهم** **+44%**

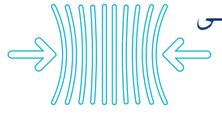

زيادة في قدرتهم على **الصمود** **+13%**

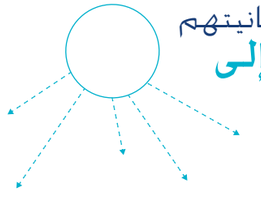

زيادة في إمكانيتهم **للوصول إلى الأسواق** **+76%**

زيادة في **حراكهم الاقتصادي** **+74%**

القيام بالمزيد من أجل تعظيم أثر الصندوق

في إطار جهود الصندوق لتوسيع أثره وتحسين الجودة في ظل ما تواجهه المساعدة الإنمائية الرسمية من قيود، يسعى الصندوق إلى تجميع التمويل وتكوين شراكات بين الجهات الفاعلة الإنمائية المحلية والدولية. وسنستمر في الوقت نفسه، من أجل التركيز على عملنا الأساسي، في الاعتماد بشدة على مساهمات تجديد الموارد من دولنا الأعضاء.

نسب التمويل المشترك

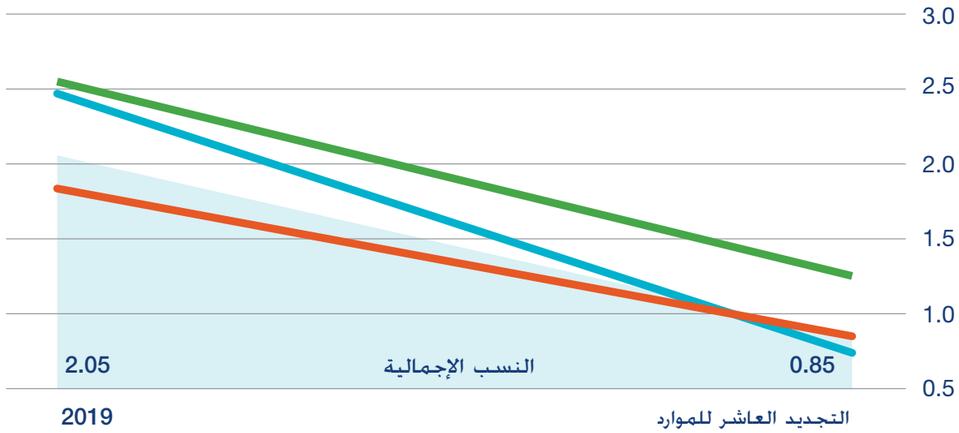

التمويل المناخي والبيئي

تعبئة 45.7 مليون دولار أمريكي

من هذه المصادر في عام 2019

مبادرات لتعزيز الاستثمارات

الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية

تم إطلاقه في عام 2019

شبكة التمويل والاستثمار في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

تعبئة رؤوس أموال وتحديد فرص التمويل في البلدان الرائدة

منصة التحويلات المالية والاستثمارات وريادة أعمال المهاجرين في أفريقيا

تم إطلاقها في عام 2019

الحافظة الجارية للصندوق في عام 2019

التمويل المقدّم من الصندوق
7.5 مليارات دولار أمريكي

203 مشاريع جارية

في **90** بلداً وغزة والضفة الغربية

المساهمات المحلية
5.8 مليارات دولار أمريكي

التمويل المشترك الدولي
3.4 مليارات دولار أمريكي

منح جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في عام 2019

التمويل المقدَّم من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة
271 ملايين دولار أمريكي

38 منحة جارية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة

في **38** بلداً

منح الصندوق الجارية في عام 2019*

تمويل المنح
279 مليون دولار أمريكي

230 منحة

في **135** بلداً

* باستثناء المنح المنجزة أو الملغاة أو المغلقة أو المعلقة أو المنتهية في 2019/12/31.

التقدم المحرز في بلوغ المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق

تعهد **92 بلداً**
بمبلغ **1.01 مليار دولار أمريكي**
منذ ديسمبر/كانون الأول 2019

زيادة الكفاءة في الأداء

أجرى الصندوق إصلاحات مؤسسية لزيادة الكفاءة وتقديم المزيد من حيث برنامج القروض والمِنح. ويشمل ذلك مواصلة التحول نحو مشروعات أكبر وأكثر كفاءة.

صرف الأموال

المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية

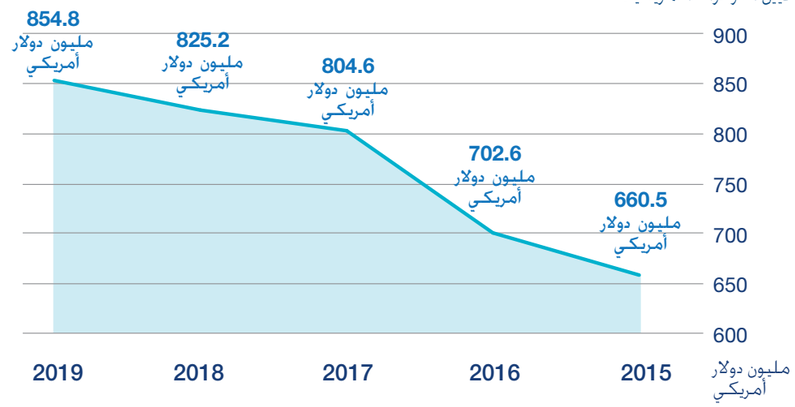

متوسط التمويل المقدَّم من الصندوق لكل مشروع

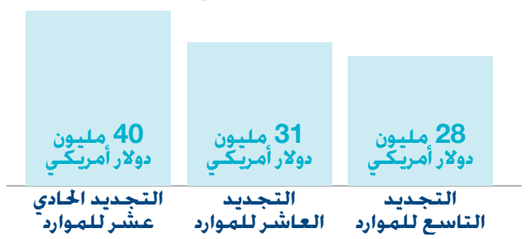

متوسط المدة الزمنية الفاصلة بين بدء النفاذ وصرف أول دفعة من الأموال بلغ **12.5 أشهر في عام 2016**

وانخفض إلى **8.1 أشهر** في عام 2019

نتيجة لتحسن الكفاءة في عام 2019

ازدادت المبالغ المصروفة بنحو **+29.6 مليون دولار أمريكي**

854.8 مليون دولار أمريكي

825.2 مليون دولار أمريكي

ازداد التمويل الجديد للبرامج والمشروعات بما قدره **475.5 مليون دولار أمريكي**

+40%

وانعكس ذلك في **34 مشروعاً جديداً**

التركيز على البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً

نسعى إلى ضمان التركيز على البلدان الأشد احتياجاً. ويجري إيلاء اهتمام متزايد للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة، بينما يُشكل تركيزنا التقليدي على البلدان الأشد فقراً الأساس الذي يستند إليه عمل الصندوق.

24%

من استثمارات الصندوق

وجهت إلى بلدان تعاني من أوضاع هشة

استثمر فيها الصندوق **391 مليون دولار أمريكي** من أموال القروض والمِنح

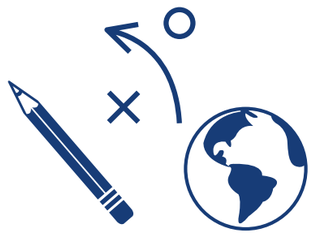

صدرت الموافقة على

8 برامج فرص استراتيجية قطرية جديدة

في بلدان تعاني من **أوضاع هشة** (بما في ذلك تقديرات الهشاشة)

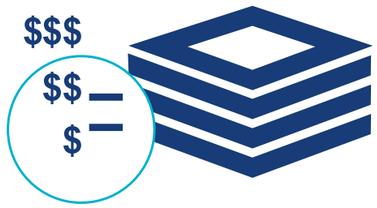

90%

من استثمارات الصندوق

موجَّهة إلى **بلدان منخفضة الدخل وبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا**

59%

من موارد الصندوق

موجَّهة إلى **أفريقيا جنوب الصحراء**

الوصول إلى الأشخاص الأشد فقراً

نُكثف جهودنا لتعميم المواضيع الرئيسية في جميع جوانب عملنا من أجل ضمان مواءمة أنشطة الصندوق مع احتياجات الأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وتتجاوز نتائج كل موضوع من هذه الموضوعات المستوى المستهدف.

النتائج مقارنة بالمستويات المستهدفة لمواضيع التعميم في مرحلة تصميم المشروعات

التحول الجنساني

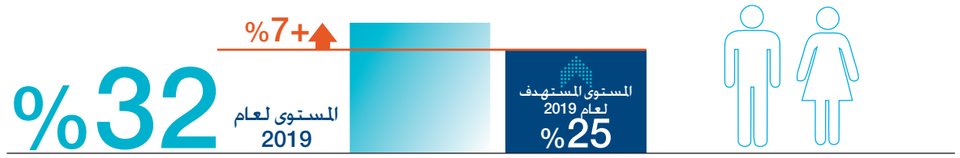

مراعاة الشباب

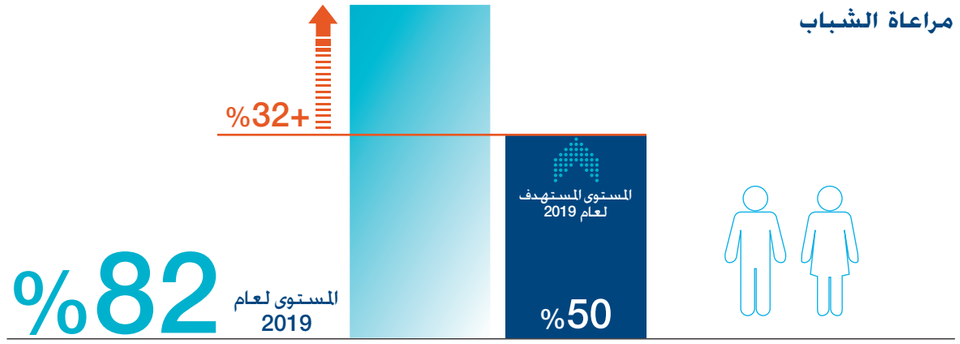

التمويل المناخي

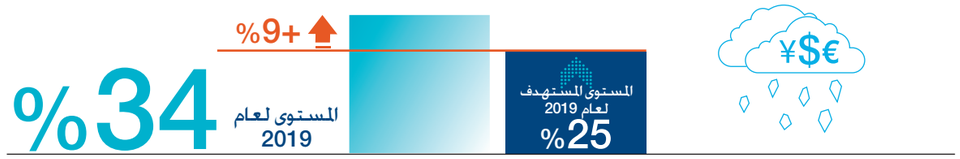

مراعاة التغذية

%51 نسبة النساء من الأشخاص الذين حصلوا على خدمات من المشروعات التي يدعمها الصندوق

بناء الاستجابة على المستوى القطري

سعياً إلى زيادة التجاوب مع سياق كل بلد بعينه وتعزيز الانخراط في السياسات على المستوى القطري وتعميق الشراكات داخل البلدان، يواصل الصندوق توسيع حضوره الميداني.

نسبة الموظفين العاملين في الميدان

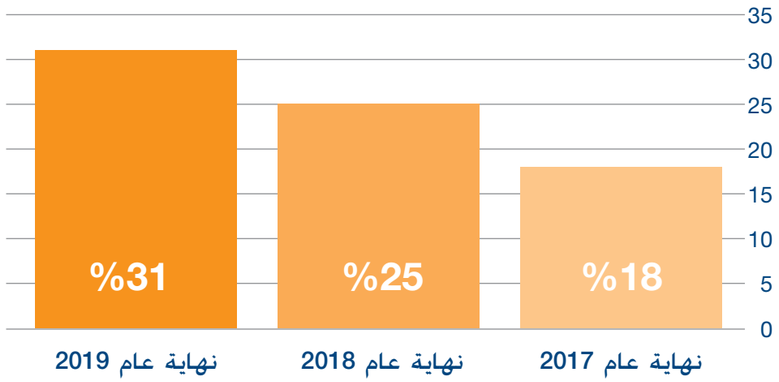

تقاسم معارف الصندوق

لا تقتصر أعمال الصندوق على مشروعاته وبرامجه. ونحن نسهم بدور متزايد في تطوير المعرفة والخبرة العالمية المتصلة بالتحول الريفي، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالسياسات على المستويات العالمية، والإقليمية، والقطرية للدعوة إلى الاستثمار في المناطق الريفية. ومن شأن زيادة التركيز على الشراكة مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة المعنية بالقضاء على الفقر وتحقيق القضاء التام على الجوع أن يدعم أيضاً تأثير الصندوق وأثره على المستوى العالمي.

الانتشار العالمي للصندوق

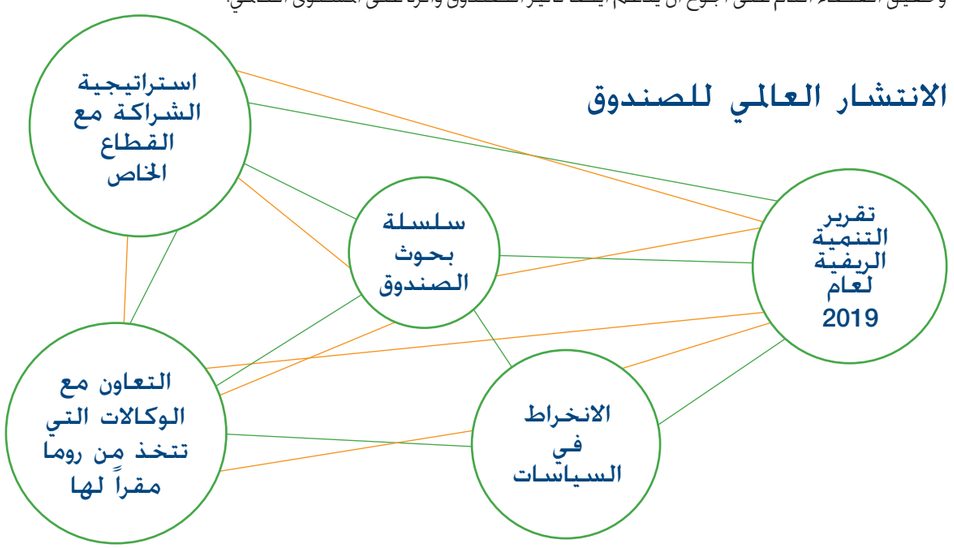

الصندوق في لمحة سريعة، 1978–2019 [أ، ب]

		2015	2016	2017	2018	2019	2019-1978
الأنشطة التشغيلية [ج، د]							
الموافقات على القروض ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون							
عدد البرامج والمشروعات		37	22	34	28	34	**1 125**
المبلغ	ملايين الدولارات الأمريكية	1 143.4	703.7	1 276.2	1 121.3	1 625.4	**20 961.6**
الموافقات على المِنح							
العدد		70	53	56	49	36	2 879
المبلغ	ملايين الدولارات الأمريكية	73.6	56.9	61.6	67.8	39.5	1 269.5
حساب أمانة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة							
العدد		14	5	3	-	-	**43**
المبلغ	ملايين الدولارات الأمريكية	84.1	29.0	5.0	-	-	**271.0**
مجموع عمليات قروض الصندوق ومِنحه	ملايين الدولارات الأمريكية	**1 301.1**	**789.6**	**1 342.8**	**1 189.1**	**1 664.9**	**22 502.1**
التمويل المشترك	ملايين الدولارات الأمريكية	**849.9**	**131.2**	**146.0**	**336.5**	**1 577.3**	**12 632.2**
متعدد الأطراف		817.6	73.2	129.1	214.3	1 436.4	10 322.2
ثنائي		21.2	54.1	3.0	25.3	123.4	1 940.1
منظمات غير حكومية		-	4.0	7.8	1.4	13.3	78.5
مصادر أخرى [ه]		11.1	-	6.1	95.6	4.3	291.4
المساهمات المحلية	ملايين الدولارات الأمريكية	**804.0**	**367.2**	**718.2**	**686.7**	**1 460.3**	**17 400.3**
مجموع تكلفة البرامج والمشروعات [و]	ملايين الدولارات الأمريكية	**2 881.3**	**1 239.8**	**2 126.6**	**2 160.3**	**4 677.3**	**51 462.0**
البرامج والمشروعات							
عدد البرامج والمشروعات الفعلية الجاري تنفيذها		231	212	211	206	203	
عدد البرامج والمشروعات المنجزة		29	36	27	29	37	888
عدد البرامج والمشروعات المعتمدة التي تعود إلى مبادرة من الصندوق		34	21	31	27	29	951
عدد البلدان/الأقاليم المتلقية (الحافظة الجارية)		99	98	99	101	94	
مصروفات القروض		486.7	538.9	631.1	626.8	625.9	12 311.5
مصروفات مِنح إطار القدرة على تحمل الديون		125.6	123.8	127.7	138.7	174.7	1 246.9
مدفوعات سداد القروض [ز]		320.8	299.2	315.9	341.9	370.5	6 749.0
العضوية والإدارة							
الدول الأعضاء – في نهاية الفترة		173	176	176	176	176	
الموظفون الفنيون – في نهاية الفترة [ح]		364	378	378	389	441	

أ تقوّم قروض الصندوق ومِنح إطار القدرة على تحمل الديون المقدَّمة إلى البرامج والمشروعات الاستثمارية بوحدات حقوق السحب الخاصة. وتيسيراً على القارئ، تظهر الأرقام في الجداول والأشكال البيانية بمعادلات الدولار الأمريكي وفقا لتقرير رئيس الصندوق عن كل برنامج أو مشروع معتمد من المجلس التنفيذي. وترجع أي فروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

ب تشمل أرقام الفترة 1986 – 1995 البرنامج الخاص للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى والمتأثرة بالجفاف والتصحر.

ج تُستبعد تماماً البرامج والمشروعات الملغاة. ويُستبعد اعتماد تمويل تجهيز البرامج.

د برنامج إضفاء الطابع التجاري على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المعتمد في عام 2011 لسيراليون، ومشروع الدعم الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي المعتمد في عام 2016 لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ويخضع المشروعان لإشراف الصندوق ويمولان بمنحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ويُحتسب البرنامجان ضمن عدد البرامج والمشروعات، ولكنهما لا يتلقيان أي تمويل من الصندوق.

هـ تشمل التمويل الجماعي أو التمويل من خلال ترتيبات مماثلة والتمويل من موارد القطاع الخاص. والتمويل الذي لم يكن مؤكداً وقت موافقة المجلس التنفيذي.

و تشمل مِنح إطار القدرة على تحمل الديون، ومِنح المكونات. وتُستبعد منها المِنح غير المرتبطة بمشروعات استثمارية. وتشمل أشكال التمويل الأخرى غير العادية التي يديرها الصندوق، مثل الصندوق الخاص بغزة والضفة الغربية، ومرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي.

ز تتعلق مدفوعات سداد القروض بالسداد الرئيسي وتشمل السداد نيابة عن بلدان مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ح تشمل الموظفين الفنيين الوطنيين في المكاتب القطرية.

أبرز ملامح العام

2019

تقرير التنمية الريفية لعام 2019 "توفير الفرص لشباب الريف" – يُقدِّم أدلة دقيقة ومواكبة لآخر المستجدات في الخطاب الدائر على صعيد سياسات التنمية حول أسباب وسبل الاستثمار في شباب الريف للدفع نحو جدول أعمال للتحول الريفي الشامل

خطة عمل الشباب – تضع إطاراً لتوجيه الاستثمارات المراعية للشباب في الزراعة والتنمية الريفية في جميع مشروعات الصندوق وبرامجه

متوسط التمويل المقدَّم من الصندوق لكل مشروع ازداد إلى 40 مليون دولار أمريكي مقابل 31 مليون دولار أمريكي في فترة التجديد العاشر للموارد و28 مليون دولار أمريكي في التجديد التاسع للموارد.

مدة تصميم المشروع انخفضت في عام 2019 إلى 10 أشهر مقابل 17 شهراً في عام 2016.

زيادة كبيرة في التمويل المشترك – ازدادت إجمالاً نسبة التمويل المشترك إلى 2.05:1 مقابل 0.85:1 في فترة التجديد العاشر للموارد.

العمل مع القطاع الخاص – تركز استراتيجية جديدة بشأن القطاع الخاص على تعبئة التمويل من أجل الأعمال التجارية للسكان الريفيين وتوسيع الأسواق وتهيئة فرص العمل في المناطق الريفية.

الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية – أطلق الصندوق، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، وحكومة لكسمبرغ، الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، وتولى فيه الصندوق دور الوكالة الراعية.

الحد من المخاطر – يزمع الصندوق تنفيذ سياسة بشأن كفاية رأس المال لقياس مدى تعرض الصندوق للمخاطر وتحديد مستوى رأس المال المطلوب لدعم المعاملات القائمة والجديدة.

تعميم الأولويات – برزت مواضيع تغيُّر المناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية بصورة متزايدة في برامج الصندوق ومشروعاته. من ذلك على سبيل المثال أن 76 في المائة من المشروعات الجديدة مراعية للشباب و58 في المائة مراعية للتغذية.

دليل جديد للتوريد في الصندوق يتضمن خطوطاً توجيهية بشأن التوريد في عمليات صياغة برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتصميم المشروعات، والإشراف، والإنجاز.

تتيح **بوابة عملاء الصندوق الجديدة** لشركاء الصندوق إجراء الأعمال بأمان والوصول إلى المعلومات المالية والتشغيلية ذات الصلة. وساهمت بوابة العملاء في تحسين الكفاءة والشفافية على المستوى المؤسسي.

أضواء على ضمان الجودة

من الواضح أن تعزيز الجودة يشكل محور طموحات الصندوق في إسهامه في إنهاء الفقر وتحقيق القضاء التام على الجوع. ويعني ذلك أن علينا أن نستمر في التكيُّف وتحسين طريقة تصميم عملنا لمعالجة التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية.

ويعني تحسين الجودة أثراً أكبر. وهناك ثلاثة عناصر أساسية لتحقيق أثر على الأرض: الملكية القطرية القوية، والإدارة السليمة للمشروعات، والمرونة الكافية لإدخال تعديلات على التصميم أثناء تنفيذ المشروع. وتم تأكيد هذه العناصر وغيرها من العناصر في سياق التركيز المؤسسي المكثَّف في عام 2019 على جودة التصميم. ولذلك واصل الصندوق تعزيز آلياته المتبعة في ضمان الجودة من أجل تحسين جودة الاستراتيجيات القطرية، والمشروعات الممولة بالقروض، والأنشطة الممولة بالمِنح 'عند الإدراج" – أي قبل موافقة المجلس التنفيذي عليها.

وقمنا أيضاً بتبسيط عمليات التصميم والاستعراض لضمان تعميم أي دروس مستفادة على نطاق واسع من أجل الاستفادة منها في عمليات التصميم في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، باتت منهجية التصنيفات النهائية في الصندوق أكثر اتساقاً، مما مكَّن الصندوق من ضمان المساءلة، وتحديد القضايا البنيوية، وإتاحة المقارنة بين الجودة عند الإدراج وأثناء التنفيذ.

التركيز على تحسين الجودة

في إطار توجه الصندوق نحو تبسيط أساليب عمله وتحسين جودة عملياته، ألزمت الإدارة الصندوق بأن 'يكثِّف" الموافقة على المشروعات في السنة الأولى من التجديد الحادي عشر لموارده. وكانت نتيجة ذلك أن أصبح عام 2019 سنة وفرة من حيث عدد المشروعات التي تم تصميمها والتي تقرر عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها، وخضع 42 قرضاً و13 مقترحاً بشأن تمويل إضافي لعملية استعراض ضمان الجودة.

سجلت في عام 2019 مستويات قياسية من الموافقات (1.67 مليار دولار أمريكي) في الصندوق. وفي الوقت نفسه ، بدأنا أيضاً في تنفيذ عملية تصميم المشروعات التي أعيدت معايرتها بالكامل. وخضع إجمالاً 54 مشروعاً لهذه العملية الجديدة التي تتبنى نهجاً قائماً على المخاطر لتحديد العملية المناسبة للاستعراض والموافقة. ومن أصل المشروعات الأربعة والخمسين التي تم اعتمادها، صُنف 13 منها ضمن مشروعات "المسار الأول"، وهو ما يتطلب

تحسين الجودة يعني زيادة الأثر

اهتماماً مؤسسياً كبيراً وينطوي على مخاطر أعلى.

وكشف تحليل شامل للتصنيفات أن المشروعات المعتمدة في عام 2019 حصلت على أعلى متوسط للجودة الشاملة للتصميم منذ عام 2013. وشملت مجالات القوة في التصميم المواءمة مع أولويات الصندوق والحكومات، وتعبئة التمويل المشترك، واستيعاب الدروس السابقة، وتحليل سياق المشروعات.

وبالمثل، كان برنامج المِنح كبيراً أيضاً. فقد تم تقديم 53 من مذكرات مفاهيم المِنح للموافقة الداخلية عليها طوال السنة. وبحلول نهاية عام 2019، صدرت الموافقة على مِنح عالمية/إقليمية بما مجموع قيمته 25.3 مليون دولار أمريكي. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على مِنح لمكونات قروض بما قيمته 14.2 مليون دولار أمريكي كجزء من مشروعات استثمارية. وفي عام 2019، أجرينا تقييماً شاملاً للمشروعات الممولة في إطار برنامج المنح العادية لتحديد الفرص والتحديات والدروس المستفادة من أجل تعزيز فعالية وكفاءة البرنامج. وسيشكّل هذا التقييم أيضاً الأساس لإعداد سياسة مؤسسية منقحة للمنح العادية كي ينظر فيها المجلس التنفيذي في عام 2020.

تعزيز الاستراتيجيات القطرية

خضع عدد كبير من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية للاستعراض في عام 2019. وكانت الاستراتيجيات الست عشرة هي الدفعة الأولى التي تقرر استعراضها وفقاً للمبادئ التوجيهية الجديدة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2018. وتُعطي المبادئ التوجيهية الجديدة الأولوية لتصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية

بما يناسب سياق كل بلد؛ والتشاور مع الحكومات الشريكة وإشراكها في العملية؛ وضمان كفاءة عمليات الصندوق الداخلية، وتركيزها، وفعاليتها من حيث التكلفة. وتبين الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة المستندة إلى دعائم تحليلية واستراتيجية أقوى، بالفعل تحسناً ملحوظاً، لا سيما في زيادة الوضوح والتركيز والملاءمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم تعزيز أُطر النتائج، وتحسين المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، والسياسات والاستراتيجيات الحكومية، وكذلك المواءمة مع الاستراتيجيات المؤسسية للصندوق، اعتُبرت فوائد مستفادة من المبادئ التوجيهية المنقحة.

بناء المعرفة وتقاسم الدروس المستفادة

استخدمت مجموعة ضمان الجودة في الصندوق في عام 2019 ميزتها الفريدة في توليد دروس مستفادة واقتراح ممارسات جيدة لعمليات الصندوق والاستراتيجيات القطرية. وباتت مجموعة ضمان الجودة سباقة أكثر إلى تقاسم تلك الدروس والدفع نحو إجراء حوار حول الجودة. ونظمت مجموعة ضمان الجودة في النصف الثاني من السنة ثلاث فعاليات تعليمية (بما فيها سلسلة تعليمية حول جودة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية) وأطلقت "رؤية مجموعة ضمان الجودة" – وهي كتيب يصدر كل ثلاث سنوات عن الرؤى المستخلصة من الدروس المستفادة من استعراضات التصميم عند الإدراج. وشارك موظفو المجموعة

مجموعة ضمان الجودة باتت أكثر استباقية في تقاسم الدروس ودفع الحوار بشأن الجودة

في حلقات عمل للشُعب الإقليمية في البرازيل، وجمهورية كوريا، وتركيا، حيث عُقدت جلسات حول الجودة عند الإدراج، واستعراضات مجموعة ضمان الجودة ودورها. وكان الهدف من ذلك هو الاستفادة من وجهة نظر المجموعة في تحسين جودة المشروعات والمِنح وتصميم الاستراتيجيات، وتعزيز نشر المعرفة وتوفير التوجيه والوضوح بشأن منهجية المجموعة وإجراءاتها.

تحسين جودة عمليات الصندوق

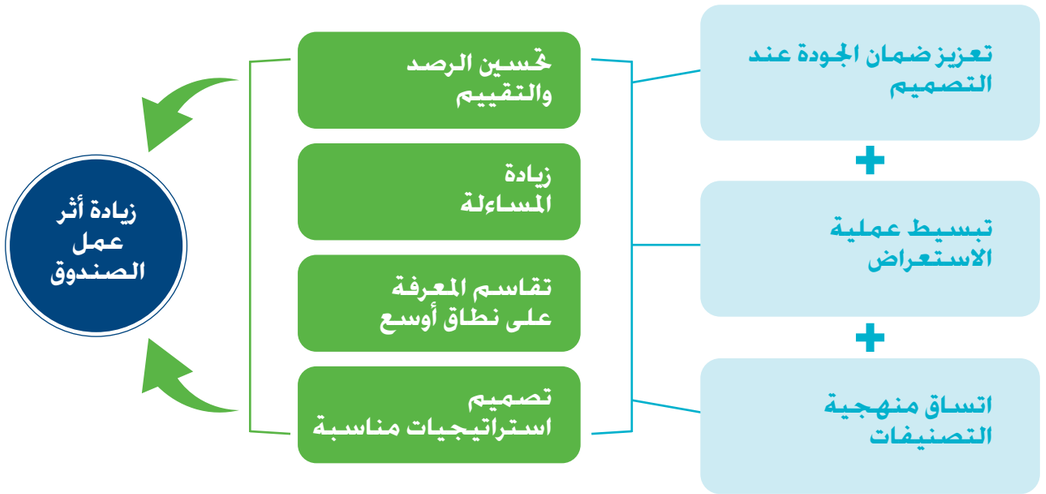

التركيز على قياس النتائج والأثر

الغاية الشاملة للصندوق التي يحددها إطاره الاستراتيجي للفترة 2016–2025 هي الاستثمار في السكان الريفيين لتمكينهم من التغلب على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي من خلال سبل عيش تتسم بالربحية والاستدامة والصمود. ويسعى الصندوق إلى تحقيق هذه الغاية من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية مترابطة ومتآزرة:

- زيادة القدرات الإنتاجية للسكان الريفيين الفقراء
- زيادة فوائد السكان الريفيين الفقراء من المشاركة في الأسواق
- تعزيز الاستدامة البيئية وقدرة الأنشطة الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

وحرصاً من الصندوق على مساءلة نفسه عن التقدم المحرز في تحقيق هذه الغاية وهذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، اعتمد الصندوق نهجاً فريداً للإبلاغ عن الأثر داخل المنظمة، انطلاقاً من التقييمات الصارمة للمشروعات.

وتُشكّل هذه المبادرة ركناً رئيسياً في توجهنا نحو تحسين جودة عمليات الصندوق، وضمان المواءمة مع الاستراتيجيات المؤسسية ومع أهداف التنمية المستدامة.

ويوفّر إطار الفعالية الإنمائية، الذي ينص على خضوع 15 في المائة تقريباً من حافظة مشروعات الصندوق لتقييم دقيق للأثر، مبادئ توجيهية شاملة لإجراء تقييمات الأثر.

وعُرضت نتائج التقييمات المنجزة كجزء من مبادرة تقييم الأثر في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق على المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2019. وأظهر التحليل آثاراً كبيرة على حياة المستفيدين من المشروعات مقارنة بالهدف المؤسسي المتمثل في زيادة الحراك الاقتصادي وأهدافه الاستراتيجية الثلاثة الداعمة. وتماشياً مع هذه النتائج، أظهرت النتائج الأولية لتقييم الأثر المؤسسي أن التجديد العاشر لموارد الصندوق تجاوز المستويات المستهدفة لغايته الشاملة المتمثلة في تعزيز الحراك الاقتصادي والمستويات المستهدفة المحددة لاثنين من أهدافه الاستراتيجية الثلاثة.

تسليط الضوء على كيفية تأثير المشروعات على المستفيدين

تتحسَّن أوضاع المستفيدين في العالم بفضل المشروعات التي يرعاها الصندوق. وتتجاوز عموماً أعداد الأشخاص المستفيدين– من حيث الحراك الاقتصادي، والإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود – المستويات المستهدفة المحددة لفترة التجديد العاشر لموارد الصندوق.

استقراء الدروس المستفادة لتوسيع أثر المشروعات المقبلة وتعميقه

وفَّرت تقييمات الأثر دروساً مهمة ساهمت في توجه الصندوق نحو تعزيز جودة عملياته.

الأنشطة المترابطة. أثبتت التقييمات أن الفوائد المصاحبة لاستخدام مجموعة مركزة ومترابطة من الأنشطة والأهداف أكبر من الفوائد الناشئة عن المشروعات التي تزداد فيها الأنشطة المتنوعة أو غير المترابطة. من ذلك على سبيل المثال أن الأثر على الإنتاج في إقليم غانكسي في الصين الذي اقترنت فيه تدخلات البنية التحتية بأنشطة التسويق بلغ 70 في المائة مقابل 51 في المائة في المشروعات المقارنة التي لم تكن مصحوبة بأنشطة تكميلية.

نهج سلسلة القيمة. لتحقيق أفضل أثر من المشاركة في السوق، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان النهج المترابطة والمنسقة لمعالجة جميع القيود على طول سلاسل القيمة – وذلك على سبيل المثال في الائتمانات، والوصول إلى الأسواق، ومعلومات السوق، والصلات مع المستهلكين. واتضح ذلك من خلال المشروعات التي نُفذت في بنغلاديش، ونيبال، والفلبين، وسان تومي وبرينسيبي.

الإدارة المتكاملة للمخاطر. تتحقق على الأرجح آثار مستمرة عندما تُشكل التدابير الاحترازية لإدارة المخاطر المرتبطة بالظواهر الشديدة جزءاً من المشروعات. من ذلك على سبيل المثال أن نُظم الري الصغيرة في أحد المشروعات التي نُفذت في مرتفعات إثيوبيا أثبتت أنها استراتيجية فعالة في التخفيف من مخاطر الجفاف، وحقق المشروع آثاراً على صعيد الإنتاج والوصول إلى الأسواق (51 في المائة و175 في المائة على التوالي)، أي أكثر بكثير من المجموعات المقارنة.

والصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تجري هذا النوع من تقييمات الأثر على المستوى المؤسسي، حيث يستند تقييم الأثر المؤسسي إلى استخدام تقييمات الأثر على مستوى المشروعات المختارة لتمثيل حافظة الصندوق. وبالإضافة إلى

تحسَّنت إجمالاً أوضاع المستفيدين في العالم بفضل المشروعات التي يدعمها الصندوق

المساءلة، توفر نتائج تقييمات الأثر أيضاً دروساً أساسية يمكن أن تثري عملية صنع القرار. وعلاوة على ذلك، تُصمم تقييمات الأثر بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة المحليين والنظراء الحكوميين، وتتضمن هذه العملية أهمية النتائج بالنسبة للصندوق. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للنتائج أن تصب في تحسينات

أثر استثمارات الصندوق على المستفيدين في فترة التجديد العاشر لموارد الصندوق

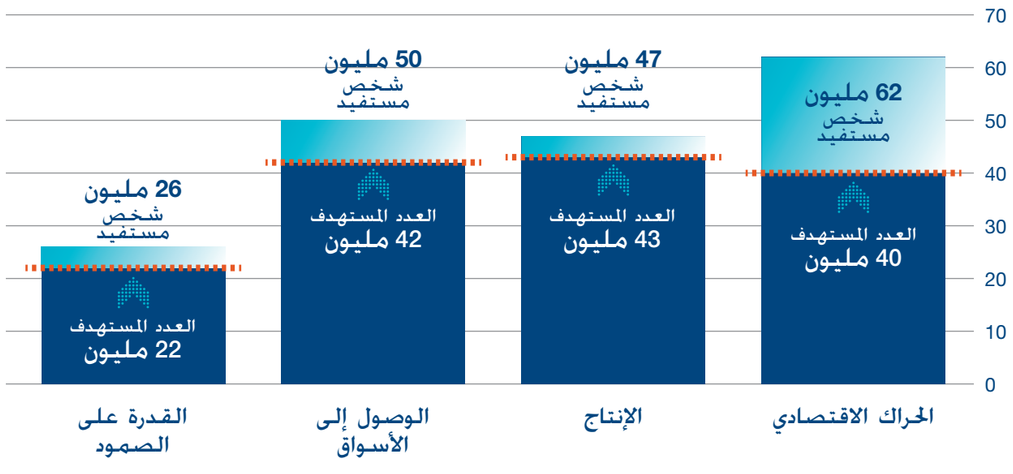

الفعالية، والكفاءة، والصلة العامة بين عمليات الصندوق وأهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، يسهم مكتب التقييم المستقل في الصندوق في استخلاص الدروس القيّمة المستفادة من المشروعات والبرامج. ومن ذلك على سبيل المثال:

- خلص تقييم مؤسسي أُجري في عام 2019 لسلاسل القيمة المناصرة للفقراء إلى أن تصميم المشروعات آخذ في التحسن في هذا المجال، وطرح التقييم توصيات بشأن الشراكات، والوصول إلى الفقراء، والتحليل الجنساني، وهو ما سيساعدنا على زيادة تحسين الجودة في العمليات المقبلة.
- أتاح تقييم تجميعي تناول الخدمات المالية الشاملة دروس بشأن الانتقال إلى أنواع جديدة من الخدمات المالية التي ستثري التصميمات في المستقبل.
- ركز تقييم تجميعي آخر على الابتكارات التقنية من أجل الحد من الفقر الريفي، وقدّم أفكاراً مهمة لفهم الطريقة التي يمكن بها للشراكات المساعدة على إدارة المخاطر المرتبطة بالابتكارات.

وفيما يتعلق أيضاً بالتقييمات ودورها في تشجيع التعلم والتغيير الإيجابي، شارك مكتب التقييم المستقل في عام 2019 في إطلاق جائزة جديدة تقديراً للتقييمات المتميزة التي تتناول التدخلات الإنمائية التي تعزز التغيير التحويلي وترتبط بأهداف التنمية المستدامة. وقام المكتب، بالاشتراك مع فريق التقييم المستقل في مجموعة البنك الدولي والرابطة الدولية لتقييم التنمية، بإطلاق مسابقة "تقييم التدخلات الإنمائية من أجل التغيير التحويلي" التي يتم إجراؤها كل سنتين. ونوقش أيضاً دور التعلم أثناء

وفّرت تقييمات الأثر دروساً مستفادة مهمة

الحدث الذي استضافه الصندوق احتفالاً بإصدار كتاب *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقييم التنمية*، الذي يتناول آثار التكنولوجيات الجديدة والناشئة على تقييم التنمية، ولا سيما التحديات الإضافية التي ينطوي عليها رصد التقدم المحرز صوب خطة عام 2030.

تنمية قدرات الموظفين

يتصدى الصندوق لمجموعة متزايدة التعقيد من التحديات العالمية، ويُكيِّف نموذجه التشغيلي من أجل تعظيم إسهامه في أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يلزم الأخذ بنُهج تكاملية لدعم زيادة تنمية مهارات الموظفين ومعارفهم.

دعم الحضور المعزز في الميدان

أجرت شُعبة الموارد البشرية في الصندوق أربع عمليات مخصصة لإعادة التكليف فيما بين يناير/كانون الثاني 2018 ويوليو/تموز 2019 من أجل دعم الإصلاح من أجل الوفاء بالغرض المنشود وزيادة حضور الصندوق القطري لتحسين استجابته وشراكاته داخل البلدان. وغطت العمليات نطاقات وأهدافاً محددة لمستويات متفاوتة من التعقيدات المرتبطة بعدد المناصب والموظفين المعنيين. وأتاحت هذه العمليات التي أثرت على أكثر من 35 في المائة من الموظفين للصندوق تنفيذ التغييرات الهيكلية الضرورية لنموذجه اللامركزي من أجل تحقيق هدف نقل 33 في المائة من الوظائف إلى الميدان. وفي نهاية عام 2019، بلغت نسبة الموظفين المعيَّنين بعقود محددة المدة العاملين في الميدان 31 في المائة.

وكجزء من خطة تسريع اللامركزية في الصندوق، نسقت وحدة الدعم الميداني في عام 2019 مع الشُعب المختصة نقل 96 موظفاً إلى المكاتب القطرية للصندوق و/أو إلحاقهم بها (49 موظفاً دولياً و47 موظفاً وطنياً). وفي عام 2019، نسقت وحدة الدعم الميداني أيضاً إبرام أربعة من اتفاقات البلد المضيف بين الصندوق وحكومات بنغلاديش والفلبين والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا، لتيسير العمليات على المستوى القطري من منظور قانوني. ووقع الصندوق حتى الآن ما مجموعه 37 من تلك الاتفاقات. كما قامت وحدة الدعم الميداني بتنسيق وضمان إبرام 15 من الاتفاقات على مستوى الخدمات و/أو اتفاقات التأجير المباشر/غير المباشر مع الوكالات المضيفة و/أو مقدمي الخدمات الآخرين لتيسير تشغيل العمليات على المستوى القطري.

تنمية المهارات والقدرات

اتُخذت على مدار عام 2019 مبادرات لدعم الموظفين في تنمية المهارات التي يحتاجون إليها من أجل التكيُّف مع الاحتياجات المتغيرة للصندوق في سياق التحول إلى اللامركزية، وتحقيق النتائج التي تسهم في أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك برنامجاً جديداً لتنمية القيادات من أجل المشرفين، وبرنامجاً للتوجيه التنفيذي من أجل المديرين، وبرامجاً للتأهيل الفني، مثل شهادات اعتماد الاتحاد الدولي للموجهين، ومنصة موسَّعة للتعلم الإلكتروني. وفي إطار بيئة العمل اللامركزي، يمثل نهج التعلم في معظم الحالات خليطاً يجمع بين التعلم الإلكتروني وحلقات العمل الافتراضية والتفاعلات الشخصية. وشملت المبادرات الرئيسية بناء قدرات الموظفين من خلال المشاركة في حلقات عمل ومعتكفات إقليمية، وتقديم دورات تدريبية تركّز على المكاتب القطرية، والتدريب الموسع على عمليات السفر والسلامة والأمن، وتنظيم جلسات إحاطة للموظفين الذين يُنقلون إلى الميدان، وتنسيق الأنشطة الأمنية المرتبطة بتطبيق اللامركزية. ومن حيث الأرقام، عقدت 68 دورة تدريبية وقدِّمت أكثر من 1 000 وحدة نموذجية للتعلم الإلكتروني شملت طيفاً واسعاً من المواضيع.

ومن المهم أيضاً تنمية قدرات الموظفين لضمان نجاح الإصلاحات في الهيكلية المالية للصندوق. وفي هذا السياق، تواصل شُعبة المحاسبة والمراقب دعم الموظفين في الالتحاق بالبرنامج المشترك بين المعهد المعتمد للمالية والمحاسبة وبرنامج الصندوق للتأهيل في مالية الشركات. وحتى عام 2019، التحق أكثر من 30 موظفاً من 11 شُعبة بذلك البرنامج، ونجح سبعة مرشحين في نيل الشهادة الدولية، وسوف يتبعهم آخرون.

ضمان بيئة عمل أخلاقية

يُشكل ضمان بيئة عمل إيجابية ويسودها الاحترام جزءاً من ضمان قدرة الصندوق على اجتذاب موظفين من ذوي المؤهلات العالمية واستبقائهم. وفي هذا الصدد، يعزز مكتب الأخلاقيات مدونة قواعد السوك والقيم الأساسية للصندوق ويقدم إلى الموظفين والمديرين الإرشاد تحت جناح السرية. ويستعرض ادعاءات السلوك غير الأخلاقي. أعطى الصندوق أولوية عليا لمكافحة جميع أشكال التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبناءً على طلب الأمين العام من جميع هيئات الأمم المتحدة، تولى مكتب الأخلاقيات قيادة فرقة مهام تضم عدة شُعب من الصندوق لتعزيز القواعد والإجراءات وللإشراف على التنفيذ الكامل لسياسة الصندوق بشأن منع أعمال التحرش والاستغلال والاعتداء الجنسي والتصدي لها. وفي يونيو/حزيران 2019، أطلق الصندوق أول حملة للتوعية بهذه السياسة تحت عنوان 'تكلم، بلِّغ، إدعم". ودعماً لهذه الجهود، عمل مكتب التقييم وشعبة الاتصالات معاً لإصدار فيديو متاح في الموقع الشبكي للصندوق بجميع لغات الصندوق الرسمية.

البلدان التي يعمل فيها الصندوق

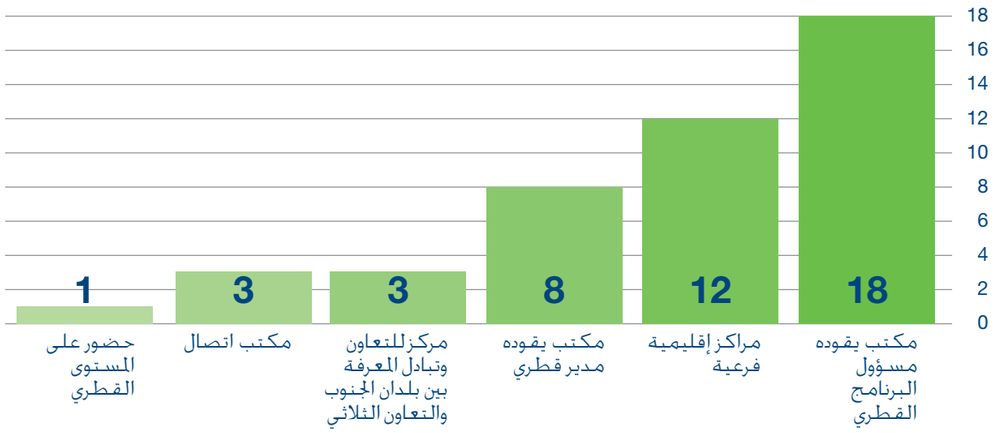

أبرز ملامح عمل الصندوق لتمكين سكان الريف

يعني التركيز الشامل للصندوق على الاستثمار في سكان الريف تبني نهج محوره الإنسان وتزويد النساء والرجال في المناطق الريفية بالأدوات والفرص التي يحتاجون إليها لتحسين سُبل معيشتهم. ويسهم ذلك بدور محوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما القضاء على الفقر (الهدف 1)، وتحقيق القضاء التام على الجوع (الهدف 2). وفي عام 2019، تحقق تقدم كبير في تعزيز النُهج، والأدوات، والاستراتيجيات القائمة لتمكين السكان الريفيين، في نفس الوقت الذي أُطلقت فيه عدة مبادرات جديدة.

تعميم المواضيع ذات الأولوية في عمل الصندوق

حدد الصندوق مواضيع رئيسية محورية لرسالتنا، وهي تغيُّر المناخ، والموارد البيئية، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، ولمواصلة تمكين أعداد أكبر من السكان الريفيين من خلال عملياتنا. نحتاج إلى تعميم هذه المواضيع في كل عمليات الصندوق، وقد تعهدنا بمجموعة من الالتزامات في هذا الصدد.

وسعياً إلى تحقيق التزامات التعميم الخاصة بالتجديد الحادي عشر، قام الصندوق بتنقيح أساليب عمله وعملياته التخطيطية، ويقوم ببناء القدرات الضرورية بينما يستحدث أيضاً أدوات ونُهجاً لاستخدامها في تصميم البرامج القطرية وتنفيذها.

حددنا المواضيع المحورية لرسالتنا – تغيُّر المناخ، والموارد البيئية، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية

تمكين سكان الريف

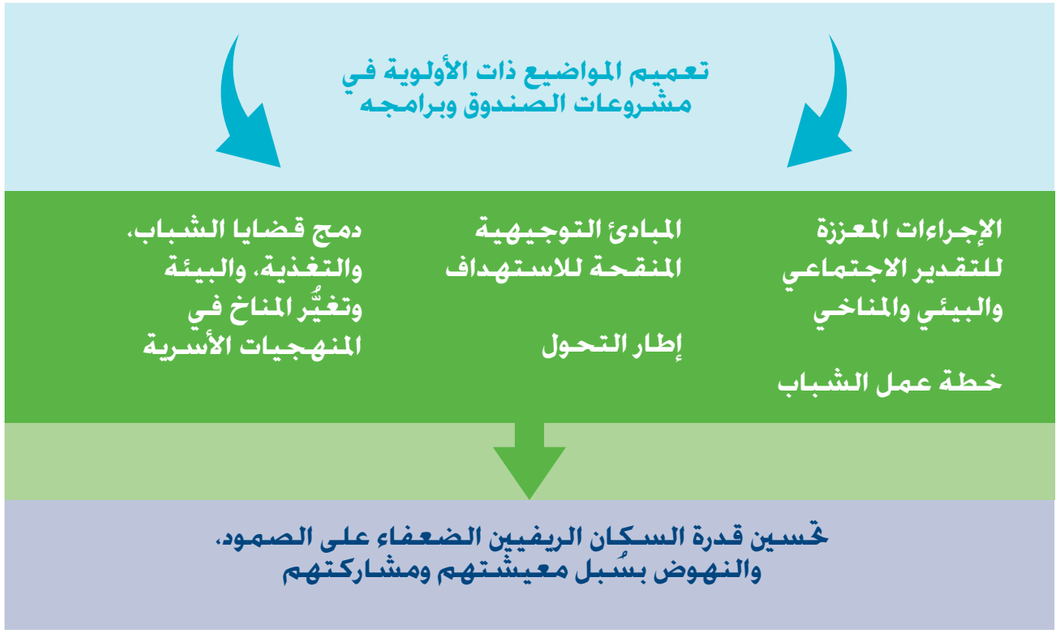

من ذلك على سبيل المثال:

- إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي المعززة
- المبادئ التوجيهية المنقحة للاستهداف
- إطار جديد للتحول
- تكييف المنهجيات الأسرية كي تشمل قضايا الشباب، والتغذية، والبيئة وتغيُّر المناخ
- خطة عمل جديدة للشباب

وتُشير النتائج في عام 2019 إلى أن الصندوق كان سباقاً في تحقيق أهداف جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية. وفيما يتعلق بالمناخ، تم استعراض جميع المشروعات الجديدة الأربع والثلاثين التي اعتُمدت في عام 2019 للتعرف على مخاطرها المناخية باستخدام إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. وبلغ إجمالي الاستثمار في التمويل المناخي 568 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 34 في المائة من مجموع استثمارات الصندوق مقابل النسبة المستهدفة، وهي 25 في المائة. وفيما يتعلق بالشباب، بلغت نسبة المشروعات المراعية للشباب عند التصميم 82 في المائة من بين 34 مشروعاً، وتتجاوز هذه النسبة المستويات المستهدفة لفترة التجديد الحادي عشر للموارد. وفيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين، صُنِّفت نسبة 34 في المائة من تصاميم المشروعات المعتمدة بأنها تحقق تحولات جنسانية، وصنِّفت نسبة 58 في المائة بأنها ساهمت في تعميم الاعتبارات الجنسانية بصورة كاملة أو أفضل عند الإنجاز مقابل مستويات مستهدفة بلغت 25 في المائة و60 في المائة على التوالي. وتحقق أيضاً تقدم مشجِّع على صعيد التغذية – ثبت أن 61 في المائة من المشروعات مراعية للتغذية مقابل النسبة المستهدفة، وهي 50 في المائة.

اجتذاب الاستثمار إلى المجتمعات المحلية الريفية

تجميع الاستثمار لتطوير أنشطة ريادة المشروعات التي يستفيد منها السكان الريفيون هي السبيل إلى تهيئة فرص للعمل – وبخاصة للشباب – ودفع النمو في الاقتصادات الريفية. ومن هذا المنطلق، قام الصندوق، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول

يتطلب تعزيز التغيير المستدام العمل مع السكان الريفيين ومنظماتهم

أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، وحكومة لكسمبرغ، بإطلاق الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية تحت رعاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال دورة مجلس محافظي الصندوق لعام 2019.

والغرض من الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية هو دفع عجلة الاستثمار في قطاع الأعمال الزراعية الصغيرة داخل الأسواق النامية، لا سيما في البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويستهدف الصندوق الرأسمالي قطاع الأعمال الزراعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتعاونيات ومنظمات المزارعين التي تواجه صعوبات في الحصول على رأس المال الذي تحتاج إليه من أجل تنمية أعمالها. وتركّز استراتيجية الاستثمار الخاصة بالصندوق الرأسمالي على أربعة مواضيع:

- دمج المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة
- معالجة اختناقات سلاسل القيمة المحددة
- دفع التكنولوجيا والابتكار
- تعزيز شهادات الاعتماد، وإمكانية التتبع، والقيمة المضافة للصادرات.

ومن المبادرات الأخرى التي اتُخذت لاجتذاب التمويل لصالح أنشطة أعمال السكان الريفيين شبكة التمويل والاستثمار في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي عام 2019، ركّزت الشبكة على تعبئة رأس المال من أجل تعزيز القاعدة المالية للمؤسسات التي تخدم أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة. كما ركّزت على استثمارات الشركاء وعلى مواءمتها من خلال نماذج عمل شاملة. وشملت أنشطة دعم هذه المسارات جمع الأدلة بشأن استخدام التمويل المختلط في الزراعة من خلال دراسة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشركاء الآخرين لتحديد فرص الاستثمار في البلدان الرائدة، وتبادل المعرفة والتطورات الجديدة المتصلة بتمويل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحيازات الصغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بإطلاق استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص للفترة 2019–2024 بهدف تحقيق غايتين رئيسيتين: الأولى هي تعبئة الاستثمار الخاص في المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة وزراعة الحيازات الصغيرة، وثانياً، توسيع الأسواق وفرص العمل أمام الشباب. وستسهم الاستراتيجية في سد فجوة التمويل فيما يتصل بتنفيذ الهدف 2 للتنمية المستدامة عن طريق الوصول إلى الشركاء في القطاع الخاص القادرين على الاستفادة من فرص العمل غير المستغلة في المناطق الريفية.

العمل مع السكان الريفيين ومن أجلهم

يتطلب تمكين السكان الريفيين وتعزيز التغيير المستدام العمل معهم ومع منظماتهم، والإصغاء إلى رؤاهم ومشورتهم، وإعلاء صوتهم في القرارات على المستويات العالمية والوطنية والمحلية. ويواصل الصندوق العمل على نطاق واسع مع منظمات

ستسهم استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص في الصندوق للفترة 2019–2024 بردم الفجوة التمويلية ذات الصلة بهدف التنمية المستدام الثاني.

السكان الريفيين، لا سيما منظمات المزارعين – فقد قمنا في عام 2019 بإدخال برنامج جديد، برنامج منظمات المزارعين في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي. وسيستفيد البرنامج من التعاون القائم بين الصندوق ومنظمات المزارعين لتوسيع التغطية الجغرافية للعمل السابق، لا سيما الخدمات الاقتصادية والتكامل مع سلاسل القيمة.

ويدعم الصندوق أيضاً الائتلاف الدولي المعني بالأراضي الذي يستضيفه الصندوق، في عمله المهم الذي يهدف من خلاله إلى تغيير السياسات وتعديل الطريقة التي تُنفذ بها تلك السياسات لصالح المجتمعات المحلية الريفية في جميع أنحاء العالم. وشملت أهم المعالم البارزة في عام 2019 تغييرات في السياسات في الكاميرون حققت مزيداً من الشفافية في عقود امتيازات الأراضي، واعتماد قوانين للغابات في ألبانيا تدعم مصالح السكان الريفيين.

تحت المجهر: الكفاءة المؤسسية

استطعنا من خلال سعينا إلى زيادة الكفاءة أن نخطط لتوسيع برنامج القروض والمنح إلى 1.67 مليار دولار أمريكي. وكانت تلك الزيادة حاسمة من أجل توسيع أثرنا في سياق أهداف التنمية المستدامة من دون أن تترتب عن ذلك أي زيادة في الميزانية الإدارية.

الابتكار ليس مجرد طرح أفكارٍ جديدة، ولكنه يتعلق أيضاً بدفع التغيير

تبسيط عمليات الميزنة

تهدف إعادة المواءمة التشغيلية الجارية في الصندوق إلى تحقيق التميُّز من خلال زيادة الكفاءة والأثر. من ذلك على سبيل المثال أن إعداد الميزانية يتم باستخدام نهج شامل متجه من القاعدة إلى القمة لدعم تحول الصندوق نحو بيئة عمل لا مركزية. ويعطي إطار الصندوق لتفويض السلطات الذي نُقح مؤخراً مسؤولية أكبر للمستويات الدنيا من الإدارة والموظفين الميدانيين. وبالإضافة إلى ذلك، نجح مكتب الميزنة الاستراتيجية في تنفيذ أداة جديدة لتخطيط الميزانية، هي برمجية أوراكل هايبريون (Oracle Hyperion) لترشيد عمليات الميزنة والحد من تعرضها للأخطاء. وبشكل ذلك منطلقاً لمزيد من التحسينات المزمع إجراؤها في عام 2020 لزيادة التشغيل الآلي، وتبسيط عمليات الميزنة، وتطوير قدرات الإبلاغ المؤسسي.

وبدأ الصندوق أيضاً في عام 2019 التحول إلى التشغيل الآلي الكامل وأطلق عملية لا ورقية آلية تماماً لسداد مدفوعات الخبراء الاستشاريين.

المواءمة مع نموذج العمل المتطور في الصندوق

بذلت جهود كبيرة لمواءمة العمليات الإدارية في الصندوق مع التغيرات المؤسسية، لاسيما النموذج التشغيلي الذي ابتعد أكثر عن المركزية. وقدمنا، على سبيل المثال، خدمات وكالة السفر اللامركزية إلى جميع مكاتب الصندوق القطرية، وقمنا بإصلاح تفويضات سلطة إجراء عمليات التوريد منخفضة القيمة من خلال إطار رقابة داخلية ملائم. وتم تعزيز وظيفة الأمن من خلال حملات التوعية الأمنية؛ ورصد امتثال موظفي الصندوق للمتطلبات الأمنية الإلزامية؛ ورصد الأمن المادي لمباني الصندوق في جميع أنحاء العالم؛ وتقديم التدريب على السلامة والأمن.

وقمنا أيضاً بتطوير نظام إدارة السجلات الإلكترونية لتعزيز تبادل المعرفة. ووسعنا شراكاتنا مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، وحققنا وفورات كبيرة من خلال استضافة مجلس محافظي الصندوق في منظمة الأغذية والزراعة، وتنفيذ أنشطة التوريد المشتركة، والتفاوض على الأسعار مع شركات الطيران للحصول على خصومات، وتوفير خدمات الطباعة لبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي، وتنسيق أنشطة الامتيازات والحصانات.

تحفيز الابتكار

نرى أن الابتكار جانب رئيسي في تحقيق نتائج أفضل وأسرع. وهذا هو السبب الذي دفعنا في عام 2019 إلى إنشاء وحدة التغيير والإيصال والابتكار. وكانت أولى الخطوات التي مضت فيها الوحدة إطلاق مبادرة تحدي الابتكار – وهي مسابقة عالمية نُظمت داخل مقر الصندوق من أجل التماس أفكار جديدة جريئة بشأن الطريقة التي يمكن بها للصندوق تعميم الابتكار في عملياته وممارسات عمله. ووقع الاختيار في نهاية المطاف على عشر أفكار لتنفيذها بتمويل

الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة تمكننا من الاستجابة لاحتياجات الشركاء بصورة أسرع وأكثر كفاءة.

يناهز 700 000 دولار أمريكي من الصندوق. وشملت المشروعات تطبيقات سلاسل الكتلة، والواقع الافتراضي، والتمويل الجماعي والألعاب اللوحية.

ولكن الابتكار ليس مجرد مسألة طرح أفكار جديدة، ولكنه يتعلق أيضاً بدفع التغيير. من ذلك على سبيل المثال أن وحدة التغيير والإيصال والابتكار نسقت في عام 2019 استجابات للاستقصاء العالمي لموظفي الصندوق من خلال تدابير هادفة إلى الحد من البيروقراطية ودعم مناخ عمل إيجابي. وشمل ذلك قيادة المرحلة الأولى من عملية إعادة تصميم أساليب تصريف الأعمال لتخفيف عبء العمل الواقع على الموظفين والدفع نحو زيادة الكفاءة.

تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتيح لنا تسخير التكنولوجيا الجديدة تلبية احتياجات الشركاء بشكل أسرع وبكفاءة أكبر. ومن الأمثلة على ذلك مواصلة تطوير بوابة عملاء الصندوق. وهذه البوابة، باعتبارها مركزاً جامعاً يمكن من خلاله للعملاء إجراء أعمالهم بأمان مع الصندوق والحصول على معلومات آنية، تطورت في عام 2019 من مجرد التركيز على تقديم طلبات السحب وباتت تشمل معالجة بيانات عدم الاعتراض، ورصد العقود، وتقديم البيانات المالية، والإبلاغ التفصيلي. وبحلول نهاية السنة، غطت البوابة 76 في المائة من البلدان التي يُنفذ فيها الصندوق مشروعات مؤهلة لصرف الأموال، وعالجت أكثر من 600 مليون دولار أمريكي من المعاملات، وأتاحت الوصول إلى التقارير ولوحات التحكم بصورة يومية.

تحديث عن تعبئة الموارد والشراكات

واصلنا في عام 2019 تحركنا نحو وضع إطار مالي يهدف إلى الجمع بين مساهمات تجديد الموارد التي لا تزال تُشكل الركيزة لنموذج الصندوق المالي – ومختلف أشكال تمويل الديون للتمكين من برنامج معزز للقروض والمنح على نحو مستدام مالياً. وهذا هو السبيل لتمكيننا من توسيع إسهامنا في القضاء على الفقر (هدف التنمية المستدامة 1) وتحقيق القضاء التام على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2).

التقدم نحو أهداف تجديد الموارد

قطعت أثناء السنة أشواط نحو تحقيق المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وهو 1.2 مليار دولار أمريكي. وحتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، تعهد 94 بلداً بما مجموعه 1 008.7 مليون دولار أمريكي. ويشمل ذلك مساهمات أساسية، ومساهمات تكميلية غير مقيَّدة للمناخ والتغذية، وعنصر المِنح في قروض الشركاء الميسَرة. وتُشكل قروض الشركاء الميسَّرة أداة إقراضية جديدة اعتُمدت أثناء فترة التجديد الحادي عشر لتكميل إطار الاقتراض السيادي الحالي ولتعبئة مزيد من الأموال التيسيرية التي يمكن

> قطعت أثناء السنة أشواط نحو تحقيق المستوى المستهدف للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وهو 1.2 مليار دولار أمريكي

إعادة إقراضها بشروط تيسيرية للغاية. وفي عام 2019، تم الانتهاء من توقيع اتفاقات شركاء ميسرة مع فنلندا وفرنسا والهند. وبلغت وثائق المساهمات المودعة (بما فيها المدفوعات التي لم يسبقها إيداع

القيام بالمزيد من خلال جلب الشركاء معًا

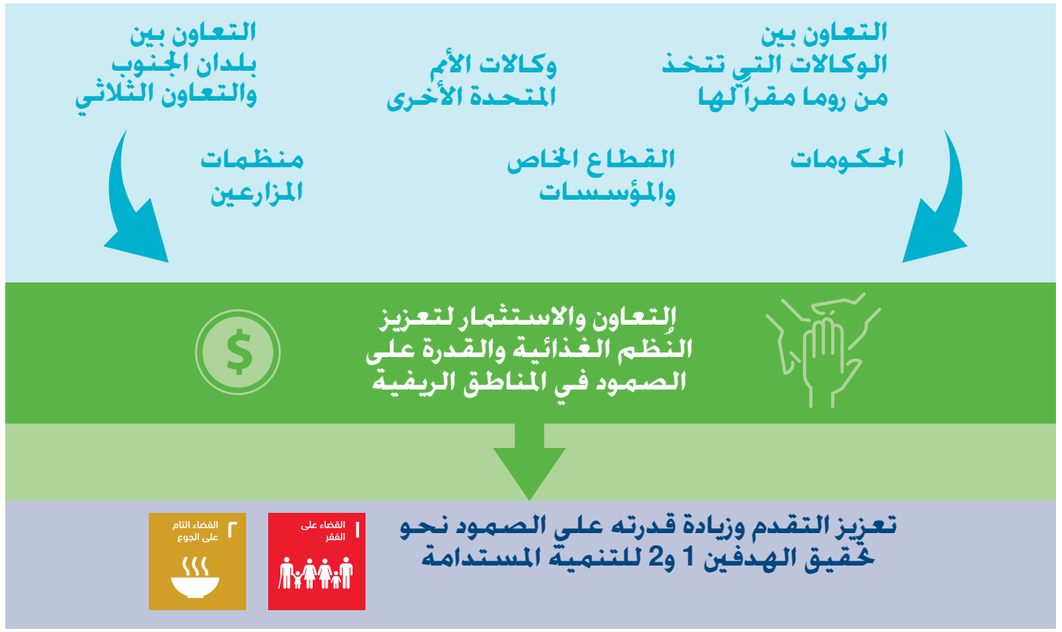

وثائق مساهمات) 955.8 مليون دولار أمريكي. كما بلغت حصص التعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون المتعهد بها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 ما قيمته 35.1 مليون دولار أمريكي أي أقل 4.5 مليون دولار أمريكي عن المبلغ المطلوب لتحقيق التعويض الكامل عن التدفقات العائدة من أصول القروض المتنازل عنها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون، وهي 39.5 مليون دولار أمريكي.

ومن المتوقع أن يصل مجموع المساهمات، بما فيها المساهمات الأساسية، والمساهمات التكميلية غير المقيدة للمناخ والتغذية، والتعويض عن إطار القدرة على تحمل الديون وعنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة، إلى 1.1 مليار دولار أمريكي.

ووقع الصندوق 31 اتفاق مساهمات متممة و7 اتفاقات تكميلية مع 19 مانحاً بما مجموع قيمته 151.6 مليون دولار أمريكي. وساهمت هذه الاتفاقات بدور كبير في قدرتنا على تخطي المستويات المستهدفة للتمويل المشترك. وكذلك دعم أنشطتنا غير الإقراضية، مثل الانخراط في حوار السياسات الذي يدعم أنشطة الصندوق التشغيلية (انظر الملحق 1 لمزيد من التفاصيل).

وتشمل الأمثلة التي من المقرر دعمها في إطار هذه الاتفاقات ما يلي:

- الاتحاد الأوروبي: الصندوق الاستئماني الإقليمي للاستجابة للأزمة السورية (صندوق "مدد")
- إيطاليا: مرفق اللاجئين والمهاجرين والتهجير القسري والاستقرار الريفي
- الدانمرك: الزيادة المستدامة في الدخل والأمن الغذائي والتغذية للمزارعين المهمشين وأصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشروعات الصغرى في بنغلاديش
- الاتحاد الأوروبي: دعم البحوث الزراعية في أفريقيا، واستثمارات الشتات في قطاع الزراعة في مالي، وبناء قدرات منظمات المزارعين
- ألمانيا والنرويج: دعم تعميم جدول أعمال الصندوق بشأن الشباب والتغذية على التوالي
- السويد: دعم عمل الصندوق في مجال التأمين
- فرنسا: شبكة التمويل والاستثمار في المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والمرحلة الثانية من برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة
- فرنسا وإيطاليا: المرحلة الثانية من منصة إدارة المخاطر الزراعية
- آيسلندا: دعم أنشطة تدريب موظفي المشروعات على الاقتصاد الأزرق

تكوين شراكات من أجل إحداث تغيير إيجابي

نواصل تعزيز جهودنا في الشراكة مع المنظمات القادرة على دعمنا في مهمتنا التي نسعى

> التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أساسي لمعالجة التحديات التي تواجهها النُظم الغذائية العالمية

من خلالها إلى تحسين حياة السكان الريفيين. ونستطيع من خلال الشراكات الجديدة القيام بالمزيد في ممارسة التأثير عالمياً لتعزيز التغيير الإيجابي في حياة السكان الريفيين. ومن أبرز ما تحقق الإعلان في سبتمبر/أيلول عن تحالف العمل من أجل الأغذية بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي في سياق مؤتمر القمة الذي عقده المنتدى حول أثر التنمية المستدامة، ويمثل التحالف الذي بادر إلى تكوينه الصندوق والمنتدى الاقتصادي العالمي شراكة ناشئة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية المتعددة الأطراف من أجل تحقيق أداء أفضل وأسرع وعلى نطاق واسع في التغذية والأمن الغذائي، والنمو الشامل، والعمل اللائق، والاستدامة البيئية، والصمود في مواجهة المناخ، تماشياً مع خطة عام 2030. ويشمل الشركاء الآخرون التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمركز الدولي للزراعة المدارية، ومصرف رابو بنك

وتم تكوين شراكات أخرى جديدة مع:

- المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية
- مصرف التنمية البرازيلي
- المعهد الدولي لبحوث الماشية
- الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي
- المعهد الكوري للاقتصاد الريفي
- المملكة العربية السعودية

وندرك تماماً أن استمرارنا في تعميق أواصر التعاون مع الوكالات الشقيقة التي تتخذ من روما مقراً لها ضروري لضمان الأخذ بنُهج تكاملية في

تمكننا الشراكات الجديدة من فعل المزيد لجهة التأثير على المستوى العالمي بغية إحداث تغيير إيجابي لصالح السكان الريفيين.

معالجة التحديات التي تواجهها النُظم الغذائية العالمية. وفي مايو/أيار، اعتمدنا، مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، خطة عمل مشتركة للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وتركّز الوكالات على تعزيز التعاون القائم على المستوى القطري – أجرت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق زيارات ميدانية مشتركة تمخضت عن إجراءات مشتركة لتطوير عمل كل وكالة بطريقة تكاملية. وعقب زيارة مشتركة إلى النيجر في عام 2018، قدمت الوكالات الثلاث خطة عمل بشأن منطقة الساحل خلال الاجتماع غير الرسمي للهيئات الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها في عام 2019.

تبادل المعرفة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

يمثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نهجاً رئيسياً للتعاون في مجال التنمية يجري دمجه في نموذج عمل الصندوق من أجل رفد البرنامج العادي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأنا مراكز لتبادل المعرفة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أديس أبابا، وبيجين وبرازيليا بهدف الدفع قدماً بجدول أعمال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

وفي عام 2019، بدأ مرفق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المشترك بين الصين والصندوق تنفيذ المشروعات الثمانية المعتمدة بعد دعوته الأولى لتقديم عروض في عام 2018. وأسفرت دعوة ثانية لتقديم عروض في عام 2019 عن اختيار سبعة مشروعات أخرى. وبلغ مجموع المبالغ المخصصة لكلتا الدعوتين 6.7 مليون دولار أمريكي. وتغطي هذه المشروعات التي يبلغ مجموعها 6.7 مليون دولار أمريكي مواضيع من قبيل المساعدة التقنية، وتبادل المعرفة، والتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وتنمية سلاسل القيمة في جميع الأقاليم الخمسة.

الإدارة المالية والشفافية

في ظل تطور الهيكلية المالية للصندوق من أجل دعم الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يزداد الاهتمام بالابتكار المؤسسي الجاري في مجالات التمويل التقني والإنمائي، وإدارة المخاطر، وفي ضمانات الحفاظ على الشفافية ومكافحة الفساد. سيساعد إحداث تحول في الهيكلية المالية للصندوق على اكتساب الصندوق وضعاً إيجابياً لدى وكالات التصنيف الائتماني انطلاقاً من الأُسس القوية القائمة، ووفقاً لأفضل الممارسات المعمول بها في سائر المؤسسات المالية الإنمائية.

التأسيس على الإبتكارات الحديثة

وضعت في عام 2018 أسس لمبادرات رئيسية تشمل ترتيبات متعلقة بقروض الشركاء الميسَّرة، والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، واستراتيجية الصندوق المتحوطة بشأن الرفع المالي. وبدأت هذه المبادرات تؤتي ثمارها في عام 2019. ومن بين التطورات الجديدة ما يلي:

- نقل موظفي الإدارة المالية إلى خمسة مراكز إقليمية
- إنشاء وحدة ضمان الجودة للحفاظ على أعلى مستوى من مدخلات الإدارة المالية.
- تجريب أدوات تمويلية جديدة تشمل الإقراض المستند إلى النتائج وتنويع خيارات التمويل المسبق.

مواءمة الدعم المالي مع احتياجات البلدان

من المبادرات الرئيسية الجديدة تطبيق إطار الانتقال في الصندوق لضمان حصول البلدان على أفضل شكل من أشكال الدعم المالي أثناء ارتقائها سُلم التنمية الاقتصادية. والهدف من فترات الانتقال والتحول العكسي المتدرجين هو تمكين المقترضين من التحول من فئة ائتمانية إلى فئة أخرى من أجل التكيُّف بسلاسة مع الشروط الإقراضية الجديدة الأقل تيسيرية. ويتطلب ذلك كله من الصندوق تطوير منتجاته الإقراضية وغير الإقراضية وتوسيعها.

إدارة المخاطر المالية

يواصل الصندوق تعزيز إطاره العام لإدارة المخاطر المالية والرقابة الداخلية. وشملت المبادرات المتخذة في هذا المجال رصد مخاطر الائتمان ومخاطر الأسواق والإبلاغ عنها، وكذلك إدارة المخاطر المتصلة بالإقراض، والتمويل، والخزانة، وأي مخاطر مالية أخرى تمس الموازنة العامة للصندوق.

تمثّلت المبادرة الجديدة الرئيسية بتطبيق إطار الانتقال في الصندوق.

وفي عام 2019، أنشأ الصندوق سياسة قوية بشأن كفاية رأس المال. يمثل ذلك استجابة طبيعية لتطور الصندوق. وهو يتطلب تحويل الهيكلية المالية للصندوق من مجرد إدارة للسيولة نحو نهج لإدارة الملاءة المالية والسيولة. وقد قمنا أيضا بتحديث إطارنا الخاص بإدارة الأصول والخصوم. هذا الإطار يُمكِّن الصندوق من مواصلة تعزيز إدارة أصوله وخصومه لحماية موازنته العامة والتخفيف من المخاطر المالية المترتبة عن الاقتراض.

وأنشئت أيضاً في عام 2019 وظيفة رقابية معززة تُمثل خط الدفاع الثاني لحماية الصندوق من المخاطر التشغيلية والمالية والمخاطر التي تمس سمعته، لا سيما في بيئة تزداد فيها اللامركزية ويتسع فيها تفويض السلطات.

نُهج تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

حَسَنت أيضاً الشفافية المالية في الصندوق. وتنشر بانتظام القوائم المالية المتعلقة بالمشروعات المراجعة، كما يُكشف عن البيانات الإحصائية والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية للصندوق. وبدأ في عام 2019 تعميم سياسة الصندوق الجديدة لمكافحة الفساد التي تنص على عدم التسامح مطلقاً مع الممارسات

تم إطلاق السياسة الجديدة لمكافحة الفساد في الصندوق، والتي تنص على عدم التسامح إطلاقا مع الممارسات المحظورة في العمليات والأنشطة التي يمولها أو يديرها الصندوق، عام 2019

المحظورة في العمليات والأنشطة التي يمولها أو يديرها. وبالإضافة إلى تنقيح الأدوات القانونية والتشغيلية وإطلاع أصحاب المصلحة عليها – لا سيما موظفي المشروعات والبائعين – ينصب كثير من التركيز على أنشطة لتدريب موظفي الصندوق وخبرائه الاستشاريين، وذلك على سبيل المثال من خلال دورة للتدريب الإلكتروني على مكافحة الفساد؛ والتدريب على تقنيات وأدوات لتحديد الممارسات المحظورة والإبلاغ عنها؛ والتدريب التمهيدي للمبتدئين.

جدول المحتويات

تصدير بقلم رئيس الصندوق
المحافظة الجارية: المناطق التي يعمل فيها الصندوق
عمليات الصندوق في العالم حسب الإقليم
الصندوق في أرقام
أضواء على ضمان الجودة
التركيز على قياس النتائج والأثر
تنمية قدرات الموظفين
لمحة عن عمل الصندوق في تمكين السكان الريفيين
تحت المجهر: الكفاءة المؤسسية
تحديث عن تعبئة الموارد والشراكات
الإدارة المالية والشفافية
الملحق 1: برنامج القروض والمِنح في جداول
الملحق 2: الدول الأعضاء والمحافظون
الملحق 3: القوائم المالية الموحَّدة

محتويات التقرير السنوي كاملة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية متاحة على

www.ifad.org/ar2019

الأوصاف المستخدمة وطريقة عرض المادة في هذا المطبوع لا تعني التعبير عن أي رأي، بأي حال من الأحوال، للصندوق الدولي للتنمية الزراعية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد، إقليم، مدينة أو منطقة أو لسلطاته، أو بشأن تحديد تخومه أو حدوده. ويقصد من عبارتي الاقتصادات "المتقدمة" و"النامية" الملاءمة الإحصائية ولا تعبران بالضرورة عن حكم بصدد المرحلة التي بلغها أي بلد أو منطقة بعينها، في عملية التنمية.

ويمكن إعادة إصدار هذا المطبوع أو أي جزء منه بدون تصريح مسبق من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، شريطة أن ينسب المطبوع أو المستخرجات منه التي أعيد إصدارها، إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأن يذكر عنوان هذا المطبوع في أي مطبوع وأن ترسل نسخة منه إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

صور صفحة الغلاف: ©IFAD/Francesco Cabras, @IFAD/Edward Echwalu

© 2020 صادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

يستثمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في السكان الريفيين من أجل تمكينهم بغرض الحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز قدرتهم على الصمود. ومنذ عام 1978، قدم الصندوق 22.6 مليار دولار أمريكي في صورة منح وقروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل مشروعات استفاد منها حوالي 513 مليون شخص. والصندوق مؤسسة مالية دولية، ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، ويقع مقره في روما – وهي مركز الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

ISBN 978-92-9072-996-9

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+ – رقم الفاكس:
+39 06 5043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
facebook.com/ifad
instagram.com/ifadnews
linkedin.com/company/ifad
twitter.com/ifad
youtube.com/user/ifadTV